

العلاقات التجارية الخليجية مع إيران في ظل العقوبات الاقتصادية الدولية

أ. ديمة صالح الدريس

محاضر بقسم الاقتصاد- كلية إدارة الأعمال- جامعة الملك سعود- الرياض- المملكة العربية السعودية.

Daldrees@ksu.edu.sa

د. أيمن محمد هندي

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد- كلية إدارة الأعمال- جامعة الملك سعود- الرياض- المملكة العربية السعودية.

Ahindy@ksu.edu.sa

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار الآثار الاقتصادية والدور الذي تلعبه العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على إيران في تجارتها الخارجية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال استخدام نموذج الجاذبية؛ الذي يتكون من إجمالي التجارة البينية، والنتائج المحلي الإجمالي لكل من الدولة المصدرة والدولة المستوردة، والعقوبات الاقتصادية. وهذا الاختبار يتضمن العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل كل من الأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. وتم استخدام الطرق القياسية على النموذج، فطبقت اختبارات السلاسل الزمنية بطريقة حدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع (ARDL) على النموذج، بدأ باختبارات جذر الوحدة، ثم اختبار التكامل المشترك، يليه تقدير نموذج الأجل الطويل، ثم تقدير صيغة تصحيح الخطأ (ARDL-ECM)، وذلك لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي الست مع إيران بشكل منفرد.

ولتحقيق هذا الهدف قُسمت الدراسة إلى أربعة أجزاء، تناول الجزء الأول المقدمة، واستعرض الجزء الثاني الإطار النظري للعقوبات الاقتصادية والدراسات السابقة، وتناول الجزء الثالث طبيعة التجارة الخليجية الإيرانية. أما الجزء الرابع فتطرق للنموذج والقياس؛ وذلك باستخدام الأساليب الحديثة في بحث العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، وأخيراً اشتمل الجزء الرابع على أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.

وقد دلت النتائج على وجود تأثير للعقوبات الاقتصادية على تجارة إيران الخارجية مع دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تؤثر إيجاباً على تجارتها مع الإمارات العربية المتحدة بسبب التسهيلات التجارية التي تقدمها منطقة التجارة الحرة في جبل علي، وسلباً على تجارتها مع بقية دول المجلس.

(الكلمات المفتاحية: إيران، دول مجلس التعاون الخليجي، التجارة الخارجية، العقوبات الاقتصادية)

Abstract:

This study aims to test the economic impact of international economic sanctions imposed by the United Nations and the United States on Iran's foreign trade with the Gulf Cooperation Council (GCC) countries and the role these sanctions play. It attempts to achieve this by using the gravity model which consists of the total bilateral trade, gross domestic product for both of the exporting and the importing country, and the economic sanctions. The study applied the modern econometrics technique Autoregressive Distributed Lag (ARDL) to estimate the short-run, long-run relationship, and also error correction model (ECM) to explore the the causality direction.

To achieve these objectives, the study was divided into four parts. The first part was an introduction. As for the second part, discuss the theoretical framework of economic sanctions. It also reviewed previous related studies. Part three addressed the nature of Iran's foreign trade with the Gulf Cooperation Council (GCC). The fourth part presented the methodology of the study as well as the empirical study which were attained using modern techniques in researching the relations between the economic variables studied. Finally, part five addressed the findings and the recommendations of the study.

The results of the study revealed that there is a long-run relationship Between variables for all GCC countries and Iran.. They also confirmed the existence of an impact resulting from the economic sanctions imposed on Iran in its foreign trade with the GCC countries. This impact is a positive one on Iran's trade with the United Arab Emirates because of trade facilities offered by the Jebel Ali free trade zone, and a negative one on Iran's trade with the rest of the GCC countries.

Keywords: Iran, the Gulf Cooperation Council (GCC), foreign trade, economic sanctions.

مقدمة:

خلال السنوات القليلة الماضية أرتفع حجم التبادل التجاري بين إيران وبين دول المجلس، فقد وصل حجم التبادلات التجارية بين إيران ودول المجلس إلى أكثر من 12 مليار دولار في عام 2015م، ويبلغ حجم التصدير وإعادة التصدير من دول المجلس إلى إيران حوالي 8.5 مليار دولار في العام، فيما تصل قيمة الصادرات الإيرانية لدول المجلس إلى 2 مليار دولار، ومع بدأ تطبيق العقوبات الدولية على إيران، ظهرت تباينات في مواقف دول مجلس التعاون تجاه تطبيق تلك العقوبات، ففي الوقت الذي دعا بنك الكويت المركزي المصارف والمؤسسات المالية إلى الالتزام بالعقوبات، دعت قطر إلى توثيق تلك العلاقات (عتريسي، طلال، 2011م).

يرجع تاريخ العقوبات الدولية على إيران إلى العام 1979م¹، ورغم بساطة العقوبات في ذلك الحين والتي أخذت شكل مقاطعة، إلا أنها تعددت وعمقت لاحقاً ولأسباب مختلفة. وتعاني إيران حالياً من ثلاثة مصادر رئيسية للعقوبات هي منظمة الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي. وقد تضاعف الجهد الدولي للعقوبات بشكل ملحوظ مع العام 2010م، سواء من ناحية الدول المشاركة أو مستوى العقوبات (Ahdiyyih، 2011م).

لم تزد قيمة التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي الست وإيران عن الملياري دولار حتى العام 2000م، أما خلال السنوات التالية فقد ارتفعت قيمة صادرات دول المجلس لإيران من 2.1 مليار دولار في 2001م إلى 15 مليار دولار في 2012م. وخلال نفس الفترة ارتفعت الصادرات الإيرانية لدول المجلس من 667 مليون دولار إلى 1.7 مليار دولار. أي أن دول مجلس التعاون الخليجي الست قد تمتعت بفائض تجاري يزيد عن 13 مليار دولار في 2012م.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تحديد الفرضية التي تهدف الدراسة للتأكد منها:

- تؤثر العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على إيران سلباً على تجارتها الخارجية مع دول مجلس التعاون الخليجي.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من الدور الحيوي الذي تلعبه إيران خليجياً، وأثر ذلك على اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي في ظل التوقعات لعلاقة إيران مع الدول الغربية ودول الخليج ضمناً، وإمكانية نمو التجارة الخليجية الإيرانية نتيجة التغيرات الراهنة في العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، خاصة مع قلة الدراسات في هذا المجال.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار التأثير الاقتصادي والدور الذي تلعبه العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على إيران في تجارتها الخارجية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال استخدام نموذج الجاذبية، وهذا الاختبار يتضمن العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل كل من الأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

¹ أزمة رهائن السفارة الامريكية خال الفترة من 1979م إلى 1981م

منهجية الدراسة:

سوف تعتمد الدراسة على منهجين رئيسيين:

أولاً: المنهج التحليلي الوصفي، الذي يعتمد على المصادر المكتبية والدراسات والوثائق المنشورة من خلال استعراض الإطار النظري، وتحليل العلاقات التجارية بين إيران ودول مجلس التعاون، وأثر العقوبات الاقتصادية على هذه العلاقات.

ثانياً: المنهج القياسي التطبيقي، من خلال استخدام نموذج الجاذبية "Gravity Model"، ستقوم الدراسة بتحليل خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة وذلك بالاستعانة بالأساليب القياسية وباستخدام نموذج حدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع (ARDL)، بدأ باختبارات جذر الوحدة، ثم اختبار التكامل المشترك، يليه تقدير نموذج الأجل الطويل، ثم تقدير صيغة تصحيح الخطأ (ARDL-ECM).

فترة الدراسة ومصادر البيانات:

تقوم هذه الدراسة بتطبيق الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة (1980م - 2009م) لسبع دول وهي جمهورية إيران الإسلامية، ودول مجلس التعاون الخليجي وتشمل كل من المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، وسلطنة عمان، وقطر، والكويت، وتم الحصول على بيانات المتغيرات المطلوبة وهي التجارة بين كل من إيران ودول المجلس، وبيانات الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة من صندوق النقد الدولي، وأما بالنسبة للعقوبات الدولية فتم التعويض عنها كمتغير صوري يأخذ الرقم (0) في حالة وجود عقوبات اقتصادية ضيقة أو محدودة، والرقم (1) في حالة وجود عقوبات اقتصادية موسعة أو شاملة.

الإطار النظري.

تهتم الدراسات التي تبحث في موضوع الآثار الاقتصادية للعقوبات بدراسة الآثار الخاصة بكل من العقوبات التي تفرضها دولة واحدة أو مجموعة من الدول على الدولة المستهدفة، وكذلك تلك التي تفرض بشكل جماعي، وإيران ليست الأولى في مجال العقوبات الاقتصادية، فمن أوائل الدراسات في هذا الموضوع تلك التي اختبرت أثر العقوبات التي فرضتها الدول الغربية على دول المعسكر الشرقي إبان الحرب الباردة، وقد استنتجت تلك الدراسات عدم فاعلية نظام العقوبات الاقتصادية².

تناولت دراسة (Olivier, L. (2012) العقوبات الدولية التي تعرضت جمهورية صربيا (يوغوسلافيا سابقاً) لها بسبب حرب البلقان، وقد قارنت الدراسة بين الآثار الاقتصادية لكل من الحرب والعقوبات الاقتصادية على التجارة الخارجية لجمهورية صربيا. باستخدام البيانات المقطعية للفترة 1993م-2002م للعلاقات التجارية بين صربيا و27 دولة توصلت الدراسة إلى تأكيد الاثر السلبي للحروب والعقوبات الاقتصادية على التجارة الخارجية بين الدول المعنية بالقياس، كما أظهرت النتائج أن تأثير العقوبات على حجم التجارة أكبر من تأثير الحرب، وأن آثار كلا من العقوبات والحروب تستمر لعدة سنوات بعد انتهاء الحرب ورفع العقوبات.

أما دراسة (Hadinejad, M., et.al. (2010) عن الآثار المباشر لفرض عقوبات اقتصادية على تجارة إيران الغير نفطية خلال الفترة (1977م-2006م) مع نحو 42 دولة يمثلون جملة شركاء إيران التجاريين، وذلك بغرض التعرف على جدوى تلك العقوبات. وقد توصلت الدراسة إلى عدم فاعلية العقوبات فقد زاد حجم التبادل التجاري بين إيران وشركاءها التجاريين خلال فترة تطبيق العقوبات سواء العقوبات المعتدلة أو الموسعة وإن كانت الزيادة بسيطة.

وفي دراسة (Slavov, S. (2007) عن تأثير العقوبات الدولية على أحد الدول على الدول المجاورة لها خلال الفترة 1989م - 2000م وذلك بالتطبيق على 82 دولة. وقد تحققت الدراسة من الاثر السلبي للعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على تدفق التجارة مع دول الأخرى غير الدولة الهدف التي فرضت عليها العقوبات.

² (1990) Slavov, S. and G. C. Huffbauer, Farmer, R. D. (2000)، وأيضا Elliot, K. A. and G. C. Huffbauer (1999).

ونظراً للدور المهم للاقتصاد الأمريكي على ساحة العلاقات التجارية الدولية فقد قامت دراسة (Peksen, D. (2006) بتتبع تأثير العقوبات الأمريكية على الدول التي تدخل في تجارة مع الدولة الهدف المفروض عليها العقوبة خلال الفترة (1975م-2000م). وتوصلت الدراسة إلى أن العقوبات الأمريكية تؤدي إلى خفض التبادل التجاري بين الدولة الهدف والدول الأخرى بنحو 0.7% في حالة العقوبات الأمريكية المحدودة أو الضيقة، ونحو 14% في حالة العقوبات الموسعة والشاملة. كما وجدت الدراسة تأثيراً واضحاً للبعد الجغرافي بين الدولة الهدف والشركاء التجاريين، حيث أن يزيد التأثير التجاري السلبي نتيجة العقوبات على الدول البعيدة جغرافياً بدرجة أكبر من تأثيره على الدول المجاورة. وقدرت الدراسة خفض التبادل التجاري بين الدولة الهدف للعقوبات الأمريكية والدول المجاورة بنحو 2% في حالة العقوبات الأمريكية المحدودة أو الضيقة، ونحو 5% في حالة العقوبات الموسعة والشاملة. أما في حالة الدول غير المجاورة فتتخفف التجارة بنحو 5% في حالة العقوبات الأمريكية المحدودة أو الضيقة، ونحو 14% في حالة العقوبات الموسعة والشاملة.

ونظراً لارتباط التجارة بعدد من المعاملات المالية، فقد اتجهت دراسة (Torbat, A. (2005) على تحليل الأثر السلبي للعقوبات على الرسوم المالية الإضافية التي تضطر إيران إلى دفعها لتسهيل تجارتها الخارجية. كما قارنت الدراسة بين العقوبات التجارية والعقوبات المالية، وعرضت الدراسة مقارنة بين نتائجها وتقديرات دراسات أخرى سابقة.

وتوصلت الدراسة إلى أن نجاح العقوبات الأمريكية في إلحاق الضرر بالاقتصاد الإيراني، ورفع تكاليف التجارة الإيرانية، وقد ظهر تفاوت في الآثار بين الصادرات الغير نفطية الإيرانية والواردات من السلع الرأس مالية من ناحية، الصادرات النفطية الإيرانية من ناحية أخرى، فقد كانت الآثار على الصادرات الغير نفطية الإيرانية والواردات من السلع الرأس مالية كبيرة مقارنة بتأثير العقوبات على الصادرات النفطية، حيث تمكنت إيران من أن تجد مشترين آخرين لنفطها في وقت قصير. كما أن تأثير العقوبات المالية على إيران أكبر من تأثير العقوبات التجارية، حيث قلصت العقوبات المالية قدرة إيران على الاقتراض وتمويل المشاريع النفطية التنموية، حيث أصبحت تدفع معدلات فائدة مرتفعة على القروض. وقدرت تكلفة العقوبات التجارية والمالية الإيرانية بنحو 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي الإيراني، وهذا يشكل عائق كبير في تحقيق النمو الاقتصادي الإيراني، والذي كان بالمتوسط بمعدل 4.7% سنوياً خلال السنوات الخمس من 2000 إلى 2004م. وأخيراً قامت الدراسة اقتراحات لتحسين فاعلية العقوبات مع تقليل آثارها على الشعب الإيراني.

وتهدف دراسة (Askari, H., et.al. (2004) إلى تحليل أثر العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على تجارتها مع كلاً من الدول التي فرضت عليها العقوبة والدول الأخرى، باستخدام البيانات المقطعية لدول العينة خلال الفترة 1980م-1998م، وقد فرقت نتائج الدراسة بين الآثار التجارية للعقوبات الأمريكية المحددة، والتي تكاد يكون أثارها ضعيفة، وبين العقوبات الأمريكية الشاملة، فقد أظهرت النتائج حدوث انخفاض كبير في التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول التي تخضع لتلك العقوبات، كما لاحظت الدراسة زيادة ملحوظة في التجارة بين الدول التي تخضع لعقوبات أمريكية شاملة وبين دول الاتحاد الأوروبي واليابان بعد فرض العقوبات.

استخدم (Caruso, R. (2003) نموذج الجاذبية وباستخدام بيانات المقطع العرضي "panel" للتجارة بين الولايات المتحدة و49 دولة خلال الفترة 1960م-2000م لاختبار تأثير الصراعات السياسية والعقوبات الاقتصادية على التجارة بين الدول، وتوصلت الدراسة إلى أن العقوبات الواسعة والشاملة يكون لها أثر سلبي كبير على التجارة الثنائية مقارنة بالعقوبات المحدودة والمعتدلة التي لن يكون لها تأثير ملحوظ.

وفي محاولة لدراسة أثر العقوبات الدولية على جنوب أفريقيا خلال فترة الفصل العنصري من خلال الفترة 1978م-1999م، قام (Evenett, S. (2002) بتقدير أثر العقوبات المفروضة من قبلها على وارداتها من جنوب أفريقيا. واستنتجت الدراسة إلى أن العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أدت إلى خفض صادرات جنوب أفريقيا بنسبة 33%، أما العقوبات المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي على جنوب أفريقيا فقد أدت إلى خفضها بنسبة 25%، كما توصلت الدراسة إلى أن تأثير العقوبات على التجارة الدولية يستمر سنين عديدة بعد إلغائها.

طبيعة التجارة الخليجية الإيرانية.

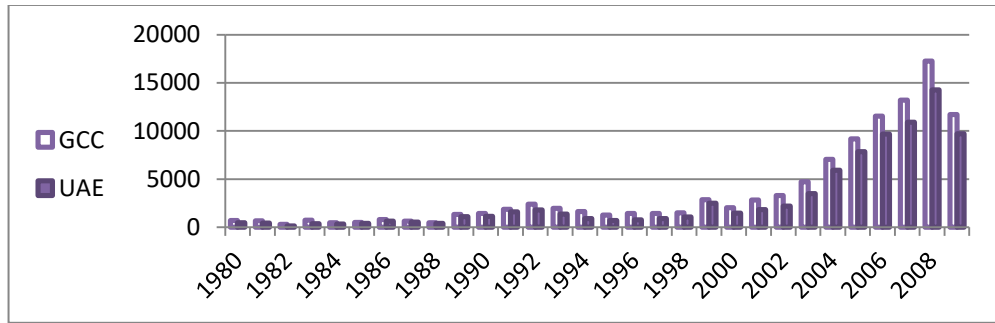
1 - العلاقات التجارية بين دول الخليج العربي وإيران.

يعتقد بعض المراقبين صعوبة توقع آثار سلبية كبيرة للعقوبات الاقتصادية على تجارة إيران مع دول مجلس التعاون الخليجي الست، وذلك بسبب الانخفاض النسبي لقيمة التجارة بين دول المجلس وإيران. كما أن معظم الدول المصدرة للنفط ذات هيكل تجاري متقارب حيث تنخفض فيه الصادرات غير النفطية وتزيد الواردات من السلع الصناعية، كما تزيد نسب التجارة فيها جميعاً مع الدول المتقدمة، وتنخفض التجارة البينية لتلك الدول، إلا فيما يتعلق بالمنتجات البتروكيماوية والغاز وجزء يسير من السلع الاستهلاكية، لذلك نجد أن حجم التجارة بين إيران ودول المجلس تمثل جزءاً صغيراً من إجمالي التجارة الخاص بكل دولة، وتشكل الإمارات العربية المتحدة الجزء الأكبر من التجارة مع إيران مقارنة بدول المجلس مجتمعة، تليها بالمعوسط وعلى التوالي المملكة العربية السعودية، ثم عمان، ثم الكويت، ثم البحرين، ثم قطر. (صندوق النقد الدولي، 2010م).

وبحكم الجوار الجغرافي والعلاقات السياسية لإيران مع دول العالم العربي، فإن العلاقات الاقتصادية بين الطرفين سوف تتأثر بلا شك بالتطورات في العقوبات المفروضة عليها من قبل المجتمع الدولي.

تشكل الإمارات العربية المتحدة الجزء الأكبر من التجارة مع إيران مقارنة بدول المجلس مجتمعة، ويوضح الشكل (1) الزيادة الحادة في حجم التجارة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، ويوضح أيضاً أن الإمارات العربية المتحدة هي المسؤولة تقريباً عن الزيادة السريعة. ويوضح الشكل أن التبادل التجاري وصل لأقصاه في عام 2008م، حيث بلغ إجمالي التجارة بين إيران ودول المجلس حوالي 17.27 مليار دولار، منه حوالي مبلغ 14 مليار دولار يمثل حجم التجارة بين إيران والإمارات العربية المتحدة، حيث بلغت صادرات إيران إلى الإمارات العربية المتحدة 1.07 مليار دولار، أما واردات إيران منها فبلغت 13.19 مليار دولار. وشكلت واردات إيران من الإمارات في عام 2009م ما نسبته 14.9% من إجمالي واردات إيران وهي نسبة كبيرة، وشكلت التجارة بين إيران والإمارات العربية المتحدة في عام 2009م ما نسبته 3.6% من إجمالي التجارة الخارجية الإماراتية، و7.19% من إجمالي التجارة الخارجية الإيرانية (صندوق النقد الدولي، 2010م).

شكل 1: حجم التجارة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي (بملايين الدولارات)



المصدر: صندوق النقد الدولي، احصاءات اتجاه التجارة، 2010م.

ومع وجود النزاع بين الإمارات العربية المتحدة وإيران حول جزر (طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى) التي تحتلها إيران، يظهر التناقض الكبير بوصف الإمارات أكبر شريك تجاري من بين دول المجلس، وسيتم تفسير ذلك لاحقاً.

إن الدور الحيوي الذي تلعبه المنطقة الحرة في جبل علي في إمارة دبي هي ما يميز الإمارات العربية المتحدة عن باقي دول المجلس، فهي بمثابة مركز لإعادة التصدير لجميع دول الشرق الأوسط وخاصة لإيران، فمعظم واردات إيران من الإمارات إما أن تكون مصنوعة في دبي، أو وصلت لدبي لإعادة تصديرها لإيران، بشكلها الأصلي، أو بعد إجراء بعض التعديلات عليها وإعادة تغليفها، وقدرت وزارة التجارة الخارجية الإماراتية قيمة ما أعيد تصديره لإيران في عام 2009م بـ 7 مليار دولار، مما يعكس زيادة قدرها 16% مقارنة بعام 2008م (Habibi، 2010، ص5).

وهناك عدد من الاتفاقات التجارية بين الدولتين، فعلى سبيل المثال في 14 سبتمبر 2009م وقعت شركة إماراتية عقداً لاستيراد الغاز الطبيعي من إيران مدته 25 سنة. وفي 15 يناير 2010م أعلنت الإمارات العربية المتحدة عن خطة لجمع مخزون غذائي لثلاثة أشهر إضافية لتلافي الضرر في حال تعطل الإمدادات، وحذرت بأن هذه الخطة قد يكون لها آثار كبيرة على إيران كون الإمارات توفر جزءاً كبيراً من واردات إيران من الغذاء، ووضحت إيران أن بسبب هذا التخزين، قد لا يوجد فائض كاف من السلع يمكن شحنه لإيران من الإمارات العربية المتحدة وبينت أنه لو احتاجت لمزيد من المواد الغذائية فستقوم بزيادة وارداتها من دول أخرى كالهند والبرازيل بدلاً من الاعتماد على إمدادات الإمارات. وفي 14 يوليو 2010م انخفضت صفقات الشحن بين الدولتين بنحو 20%، وأشار مجلس دبي الإيراني للأعمال التجارية إلى أنه يتوقع أن تنخفض التجارة الثنائية بين الدولتين بنسبة تصل إلى 50%، وأن يبلغ إجمالي التجارة 6 مليارات دولار فقط في عام 2010م (Fulton, 2011d، بدون رقم صفحة).

أما المملكة العربية السعودية فبرزت منذ عام 2004م كأهم ثاني شريك تجاري لإيران من دول مجلس التعاون الست بعد الإمارات، فقد ارتفعت واردات المملكة من إيران من 97 مليون دولار تقريباً في عام 2000م لتصل إلى 612 مليون دولار في عام 2008م. ومع ذلك ظلت نسبة التجارة بين الدولتين لا تمثل أهمية تذكر مقارنة بإجمالي التجارة الخارجية لك منهما.

وقد انخفضت الأهمية النسبية لصادرات إيران إلى الإمارات العربية المتحدة (جدول 1) لتزيد في المقابل صادراتها إلى المملكة العربية السعودية، حيث أن نسبة واردات الإمارات من إجمالي واردات دول مجلس التعاون الخليجي من إيران تراجع من 55% في عام 1995م إلى 40% في عام 2009م، بينما ارتفعت واردات المملكة العربية السعودية من 12% في عام 1995م إلى 34% في عام 2009م.

جدول 1: الأهمية النسبية لواردات المملكة والإمارات من إيران

كنسبة من إجمالي واردات دول مجلس التعاون الخليجي (مليون دولار)

السنة	دول المجلس	السعودية	الإمارات
1995	481.33	12%	55%
1996	500.04	11%	61%
1997	517.63	12%	65%
1998	522.09	12%	62%
1999	1982.99	3%	87%
2000	630.6	15%	49%
2001	667.61	17%	52%
2002	619.41	14%	58%
2003	696.13	16%	54%
2004	924.18	29%	47%
2005	1382.49	35%	42%
2006	1694.22	34%	41%
2007	2022.48	34%	40%
2008	2674.87	33%	40%
2009	1794.01	34%	40%

المصدر: صندوق النقد الدولي، احصاءات اتجاه التجارة، 2010م.

ورغم تبادل المملكة العربية السعودية وإيران فائض الميزان التجاري عدة مرات، إلا أنه بات مستقراً لصالح إيران منذ عام 2004م وحتى الآن، فحتى عام 1998م كان الفائض التجاري لصالح المملكة، وتحول لعجز حتى عام 2000م ثم انقلب الفائض التجاري لصالح المملكة حتى عام 2003م، ليستقر بعدها كعجز تجاري للمملكة لصالح إيران (صندوق النقد الدولي، 2010م).

وبمراجعة بيانات إحصاءات التجارة الخارجية للمملكة مع إيران يجب التركيز على سمتين رئيسيتين: الأولى: تزايد إجمالي التجارة وبشكل كبير بين الدولتين بعد عام 2000م حتى وصل لأقصى قيمة له في 2008م، إذ ارتفع من 165 مليون دولار إلى 1.4 مليار دولار، ثم تراجع في 2009م إلى 992 مليون دولار. الثانية: إن المكون الأهم من واردات المملكة من إيران هو إما مواد أولية أو سلع وسيطة يمكن الحصول عليها من عدد كبير من الدول الآسيوية.

تأتي عمان في المرتبة الثالثة بعد الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية كأكبر الشركاء التجاريين لإيران من بين دول مجلس التعاون الخليجي، وتشكل هذه الدول الثلاثة معاً حوالي 95% من صادرات دول المجلس إلى إيران، ونجد أن التجارة بينهما تباينت بين الارتفاع والانخفاض ففي الأعوام 2001م، 2002م، 2003م ارتفعت لتصل إلى 501 مليون دولار، و542 مليون دولار، و475 مليون دولار على التوالي، ثم عادت إلى لانخفاض حتى وصلت إلى 188 مليون دولار في عام 2005م، ثم ارتفعت تدريجياً حتى وصلت لأقصى قيمه لها في عام 2008م حيث بلغت 670 مليون دولار، بينما بلغت صادرات إيران إلى عمان في نفس العام 207 مليون دولار، أما وارداتها من عمان فبلغت 462 مليون دولار. وقد انخفضت التجارة بينهما بعد ذلك لتبلغ في عام 2009م ما قيمته 431 مليون دولار. أما بالنسبة للميزان التجاري خلال هذه السنوات (1995م-2009م) فظل موجباً بالنسبة لسلطنة عمان وسالباً بالنسبة لإيران، وبلغت الفوائض بالنسبة لعمان في عام 2008م ما قيمته 254 مليون دولار، وفي عام 2009م ما قيمته 197 مليون دولار (صندوق النقد الدولي، 2010م).

هناك عدة اتفاقات و عقود تجارية بين إيران وسلطنة عمان ففي 5 سبتمبر 2008م بدأت المحادثات تدور بينهما حول السماح لإيران باستخدام المرافق العمانية لمعالجة الغاز الطبيعي الخام وتحويله إلى غاز مسال، وبعد ذلك تصديره إلى دول العالم. وفي 31 يناير 2009م استضافت سلطنة عمان معرضاً تجارياً إيرانياً، حيث زاد التبادل التجاري بين الدولتين وكذلك تبادل زيارات رجال الأعمال قد زاد في العامين 2008م و2009م. وفي 5 أغسطس 2009م أعادت الدولتان المفاوضات حول تصدير الغاز الإيراني إلى سلطنة عمان، وذلك بناءً على الاتفاق الذي وقعته في أبريل 2009م، ويشتمل على مشروع تطوير خط أنابيب تحت الماء بطول 124 كيلومتراً، لنقل الغاز من إيران إلى عمان بمعدل مليار قدم مكعب في اليوم، وتتراوح قيمة المشروع بين 7-12 مليار دولار، وتمت إعادة التفاوض بشأن حصة عمان من تكلفة المشروع. وفي 16 يناير 2010م أعلنت إيران عن إقامة ثاني مركز تجاري إيراني لها والواقع في سلطنة عمان، ويضم المركز أكثر من 60 شركة إيرانية لتعمل في عمان. وفي 31 يناير 2010م أعلن عن إنشاء بنك مشترك بين الدولتين، لضرورة تسهيل المعاملات المالية بين الدولتين، حيث أن إنشاء البنك (العماني- الإيراني) المشترك سوف يفيد الفروع القائمة للبنوك الإيرانية في عمان. وفي 11 يوليو 2011م أعلنت إيران بأنها ستبدأ بتصدير الغاز الطبيعي إلى سلطنة عمان عن طريق خط أنابيب تحت الماء وذلك ابتداءً من مارس 2012م، وذكرت أنه تم توقيع العقد الأولي بين الدولتين، وسيتم توقيع العقد النهائي في نهاية السنة (Fulton, 2011b، بدون رقم صفحة).

أما تجارة إيران مع الكويت فتحسنت بشكل ملحوظ منذ عام 2002م، حيث ارتفع حجم التجارة خلال السنوات من 132.8 مليون دولار في عام 2002م حتى وصل لأقصاه في عام 2008م حيث بلغ 593.6 مليون دولار، بزيادة بلغت حوالي 460%، وشكلت صادرات إيران إلى الكويت في عام 2008م ما قيمته 385.7 مليون دولار، أما وارداتها من الكويت فبلغت 207.8 مليون دولار. ونلاحظ انخفاض التجارة بين الدولتين في عام 2009م حيث بلغت 403.5 مليون دولار. أما بالنسبة للميزان التجاري فهو لصالح إيران منذ عام 1995م وحتى 2009م، وبلغ في العام 2008م ما قيمته 177.9 مليون دولار وفي العام 2009م ما قيمته 120.9 مليون دولار (صندوق النقد الدولي، 2010م).

وهناك عدد من الاتفاقات التجارية بين إيران والكويت، ففي 16 يناير 2008م تم توقيع اتفاقية تتضمن بأن الدولتين ستعملان على تطوير علاقات اقتصادية أكبر في المستقبل. وفي 22 نوفمبر 2009م اجتمعت الدولتين لبحث تصدير الغاز الإيراني إلى الكويت. وفي 26 يناير 2010م أعربت الكويت عن رغبتها في ربط شبكة الغاز الكويتية بشبكة الغاز الإيرانية الدولية، خاصة أن شبكة الغاز الإيرانية تمتد لتصل إلى المدينة الساحلية (خرمشهر) في جنوب إيران، وأنه من الممكن أن تمتد إلى الكويت ببناء خط أنابيب تحت الماء يصل إلى الحدود الكويتية. وفي 2 فبراير 2011م وقعت الدولتان اتفاقاً لتعزيز العلاقات الصناعية والجمركية بينهما، وأكدت إيران عن رغبتها في زيادة تجارتها مع الكويت، وتوسيع العلاقات بين الدولتين، وإنشاء مجلس تجاري مشترك مع الكويت (Fulton, 2011c، بدون رقم صفحة).

أما العلاقة بين البحرين وإيران فتتصف بالتوتر، ويرجع ذلك لسببين أحدهما سياسي والآخر ديني. فقد كانت البحرين تحت الحكم الإيراني حتى أواخر القرن الثامن عشر (Habibi، 2010، ص3)، ونجد أن إجمالي التجارة بين الدولتين قليل ومتفاوت. فقد شكلت التجارة بينهما في الأعوام الثلاثة 2007م-2009م ما لا تزيد نسبته عن 0.35% من تجارة البحرين الخارجية، ونلاحظ تحسن العلاقة التجارية بين الدولتين بعد عام 2004م حيث كان إجمالي التجارة 41 مليون دولار، واستمر التحسن حتى وصلت التجارة بينهما إلى أقصاها في عام 2008م حيث بلغت 146 مليون دولار، وانخفضت التجارة بعد ذلك في عام 2009م وبلغ الإجمالي 71 مليون دولار، ومنذ عام 1999م وحتى عام 2009م كانت التجارة بين الدولتين عبارة عن واردات لإيران فقط، حيث لم يكن هناك أي صادرات من إيران إلى البحرين، واستمر الميزان التجاري تبعاً لذلك لصالح البحرين خلال الفترة وبقيمة ما تصدره إلى إيران (صندوق النقد الدولي، 2010م).

في 16 أبريل 2010م سافر وفد اقتصادي برئاسة النائب الأول للرئيس الإيراني إلى المنامة لبحث آفاق تنمية التجارة الثنائية. وفي 23 مايو 2011م أعلنت البحرين بأن صفقتها التجارية في استيراد الغاز الطبيعي من إيران أوقفت بسبب التدخل الإيراني السافر في شؤونها الداخلية، وكشف وزير الخارجية البحريني "أن التصريحات المتكررة والاستفزازية من طهران ستكون عقبة أمام أي اتفاق بين الطرفين" (Fulton، 2011a، بدون رقم صفحة).

وفيما يخص التجارة بين قطر وإيران، فتشتركان في امتلاك أكبر حقل للغاز الطبيعي "بارس الجنوبي" والموجود في الخليج العربي (Blanchard، 2012، ص3)، ويقع 35% من هذا الحقل في المياه الإقليمية الإيرانية. وتمتلك كل من قطر، وإيران، وروسيا، ما يقدر بنحو 56% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي (International Energy Agency، 2008، ص298)، مما أدى بها لإنشاء ما سمته بـ"ترويكا الغاز" للتعاون في مجال استكشاف وإنتاج الغاز الخاص بهم (Stern، 2009، ص4).

وهناك عدد من الاتفاقات التجارية بين الطرفين منها افتتاح خط ملاحى بحري جديد لعمليات الشحن يربط بين مينائي الدوحة وبوشهر وكان ذلك في 31 أكتوبر عام 2009م. وفي 7 سبتمبر 2009م التقى وزير المالية والاقتصاد القطري مع نائب وزير الشؤون الاقتصادية والمالية الإيراني، لبحث التعاون التجاري عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية والضرائب (Islamic Republic News Agency، 2012).

ووصل حجم التجارة بين إيران وقطر في عام 2007م إلى أقصاه بقيمة 119.3 مليون دولار، وانخفضت التجارة بعد ذلك في الأعوام 2008م و2009م لتصل إلى 104.9 مليون دولار و71 مليون دولار على التوالي. وشكلت واردات قطر من إيران في عام 2007م ما نسبته 51% من إجمالي التجارة بينهما، و49% الباقية هي صادرات قطر لإيران.

أما بالنسبة للميزان التجاري فهو لصالح إيران منذ عام 1995م وحتى عام 2001م، ولصالح قطر منذ عام 2002م وحتى عام 2004م، ثم عاد لصالح إيران منذ عام 2005م وحتى عام 2009م. وبلغ الميزان التجاري في عام 2008م ما قيمته 104 مليون دولار وفي عام 2009م ما قيمته 170 مليون دولار (صندوق النقد الدولي، 2010م).

2- أثر العقوبات الاقتصادية على العلاقات التجارية بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي.

أدت العقوبات الاقتصادية والمفروضة لأكثر من عقدين من الزمان لتأثيرين مختلفين على تجارة إيران الخارجية عموماً، وتجارتها مع دول مجلس التعاون الخليجي خصوصاً (Habibi، 2010، ص6):

أ- الأثر الأول: قامت إيران بتحويل تجارتها من الدول التي شاركت في تطبيق العقوبات إلى الدول الأخرى التي لم تشارك في ذلك. فمثلاً كانت ألمانيا الشريك التجاري الأكبر لإيران في التسعينات، وشكلت في عام 1990م ما نسبته 14.4% من إجمالي الواردات الإيرانية، وانخفضت هذه النسبة إلى 11.4% في عام 2007م، وإلى 8.9% في عام 2008م. وكذلك انخفضت الواردات الإيرانية من كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا مجتمعه والتي كانت تمثل أكبر أربعة شركاء تجاريين من 32% في عام 2002م إلى 19.3% في عام 2008م (صندوق النقد الدولي، 2010م). إن هذا التزايد في إعاقة التجارة الإيرانية مع الدول الأوروبية أدى بالعديد من المنشآت الإيرانية للبحث عن مصادر أخرى للواردات، خاصة قطع الغيار والمنتجات الإلكترونية التي حظرتها العقوبات، وهو ما أجبر إيران على أن تحصل على وارداتها من السوق السوداء أو أن تشتريها بشكل غير مباشر من وسطاء، ونتيجة لذلك وسعت إيران تجارتها مع بعض الدول الآسيوية ومنها دول مجلس التعاون الخليجي، على حساب الدول الأوروبية. ومن أهم الأمثلة على ذلك ما وفرتة سياسة التجارة الحرة ومنطقة التجارة الحرة في دبي لإيران حيث قدمت فرصة قيمة للحصول على السلع الخاضعة للعقوبات من أجهزة الحاسب والبرمجيات، من خلال إعادة تصديرها من دبي. ومن الجدير بالملاحظة أن السلع الخاضعة للعقوبات تمثل جزءاً كبيراً من إجمالي وارداتها من دبي. مما لعب دور كبير في تسهيل التجارة بين الدولتين أيضاً، تيسير السفر بينهما حيث بلغت الرحلات حوالي 300 رحلة في الأسبوع، بالإضافة إلى تيسير الاستثمار في الإمارات العربية المتحدة وخاصة في دبي، حيث سمحت للشركات الإيرانية بإنشاء فروع لها في الداخل، ففي 2008م بلغ عدد الشركات المملوكة بشكل كامل أو جزئي للإيرانيين في الإمارات 9500 شركة، وغالبية هذه الشركات موجودة في منطقة التجارة الحرة في جبل علي حيث يسمح فيها للأجانب بالملكية بنسبة 100% وتبلغ النسبة خارج هذه المنطقة 49% (International Herald Tribune، 2008، بدون رقم صفحة)، هذه الشركات التي تتخذ من الإمارات العربية المتحدة مقراً لها والتي لا يتم تحديدها على أنها إيرانية، لم تسهل على إيران الاستيراد عبرها من الدول التي امتنعت عن التجارة معها فقط، بل ساعدتها أيضاً على تصدير ما تنتجه من سلع وخدمات لهذه الدول.

لاحظت الولايات المتحدة هذا النمو في التجارة والعلاقات الاقتصادية بين إيران ودبي، مما أدى بها إلى دعوة حكومة الإمارات العربية المتحدة ومؤسساتها للحد من هذه العلاقة. وفي عام 2008م بدأت الولايات المتحدة الضغط على الشركات المالية في الإمارات لتقوم بتقليص خدماتها التي للشركات الإيرانية وحذرت بالمنع من الدخول للسوق الأمريكية في حال مخالفة ذلك، مما أدى بعدد من الشركات المالية القلقة على مصالحها التجارية في الولايات المتحدة للإمتثال لها، وأثر ذلك سلباً على العلاقة التجارية بين إيران والإمارات. ومن جهة أخرى ترددت حكومة الإمارات العربية المتحدة كباقي حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بأن تدعم الولايات المتحدة الأمريكية في العقوبات التي فرضتها لوحدها، ولكن كانت على استعداد للالتزام بالعقوبات التي اتفقت الأمم المتحدة على فرضها على إيران، وهو ما حدث فعلاً حيث استجابت للعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة في يونيو 2010م، وقام البنك المركزي الإماراتي بعد ذلك بأيام قليلة بطلب تجميد 41 حساباً لمنشآت إيرانية.

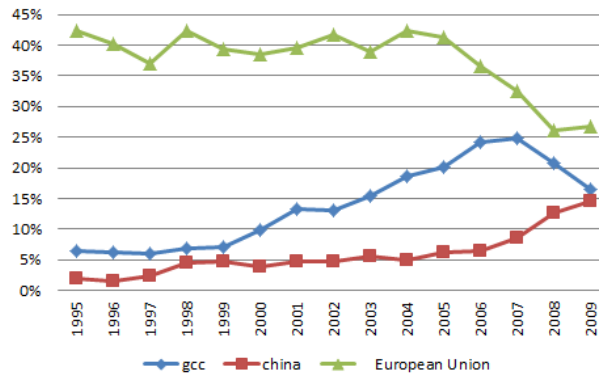
إن العلاقة الاقتصادية الإماراتية مع إيران منفصلة عن العلاقة الدبلوماسية بينهما، ويرجع ذلك لعدم اتفاق إمارتي دبي وأبوظبي فيما يخص إيران. فدبي تحاول التقليل من شأن الخلاف الحاصل مع إيران حول الجزر، ولا تشجع حكومة الاتحاد للانضمام للولايات المتحدة في تطبيق عقوباتها، لأنها تنتفع بشكل كبير من العلاقة التجارية والاستثمارية الإيرانية. أما أبوظبي فهي على العكس من ذلك حيث تميل إلى جانب الولايات المتحدة، ودستور الإمارات العربية المتحدة يمنح كل إمارة استقلالاً كبيراً في سياستها التجارية والاقتصادية.

تحول موقف الإمارات العربية المتحدة في عام 2010م وتعاونت مع الولايات المتحدة في تطبيق العقوبات المفروضة على إيران، نتيجة تراجع قوة إمارة دبي الاقتصادية والمالية، حيث عانى اقتصادها من انتكاسة كبيرة في عام 2009م بسبب انهيار سوق العقار وفشل مجموعة دبي العالمية المملوكة من قبل حكومة دبي في سداد ديونها في نوفمبر من نفس العام، مما أجبر دبي على الاستعانة بإمارة أبوظبي الثرية لمساعدتها مالياً، هذا التراجع الاقتصادي أضعف من قوة دبي السياسية مقارنة بغيرها من الإمارات، ومكن أبوظبي من إبعاد إيران عن الإمارات العربية المتحدة والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وعقوباتها.

كما أن احتمال تحسين العلاقات الإيرانية الدولية والرفع التدريجي للعقوبات نتيجة المفاوضات النووية الجارية بين إيران ومجموعة p5+1³، سيمكن إيران من الدخول في تجارة مباشرة مع جميع الدول بعيداً عن العقوبات والقيود القائمة، مما سيُفقد دبي جزءاً هاماً من أعمالها مع إيران كمرکز إعادة تصدير (Kashani وآخرون، 2014، بدون رقم صفحة).

ب- الأثر الثاني: قامت إيران باستخدام بعض الحوافز التجارية محاولة منها لمنع الدول من المشاركة في تطبيق العقوبات المفروضة عليها. حيث قامت بتطبيق "الدبلوماسية التجارية" مع أوروبا في التسعينات عندما عملت الحكومة الإيرانية عمداً بتوسيع العلاقات التجارية مع كل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا، وذلك لرفع التكاليف عليهم في حال انضمامهم للدول التي تطبق العقوبات الاقتصادية والتي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية. وهو ما حدث فعلاً حيث ساهمت هذه الحوافز في جعل الأوروبيين يفضلون تسوية النزاع النووي من خلال التفاوض. وفي السنوات الأخيرة عرضت إيران حوافز تجارية أقوى لكل من روسيا والصين لنفس الغرض.

شكل 2: الأهمية النسبية لأهم المصدرين لإيران



المصدر: صندوق النقد الدولي، احصاءات اتجاه التجارة، 2010م.

ومن أهم الأمثلة على ذلك في دول مجلس التعاون الخليجي، التجارة بين إيران والمملكة العربية السعودية التي نمت خلال الأعوام 2001م-2008م، حيث سعت إيران لتوسيع العلاقة التجارية والاستثمارية مع المملكة، كجزء من جهودها لتحسين العلاقات الدبلوماسية بينهما، ومحاولة منها لثني المملكة عن مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في عقوباتها، هذه الاستراتيجية كانت واضحة في السنوات الوسطى لحكم محمد خاتمي، حيث وصل نمو واردات إيران من المملكة العربية السعودية إلى 315% ووصلت قيمتها إلى 274 مليون دولار، واستمر هذا الاتجاه نحو الزيادة خلال حكم أحمددي نجاد، حيث وصلت قيمة الواردات في عام 2008م إلى 901 مليون دولار (صندوق النقد الدولي، 2010). ووقعت الدولتان في عام 1998م اتفاقية تعاون شامل ذات بعد اقتصادي، وخلال تلك الفترة دعت المملكة كلاً من إيران والولايات المتحدة إلى التوصل لاتفاق حول النزاع النووي بينهما عن طريق التفاوض، محاولة منها لتحسين العلاقة بين الدولتين.

³ هي مجموعة أنشأت في عام 2006م مكونة من الخمس دول دائمة العضوية في مجلس أمن الأمم المتحدة وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطانيا، وروسيا، والصين، بالإضافة إلى ألمانيا. لتتولى المفاوضات مع إيران حول برنامجها النووي.

استمرت العلاقة الاقتصادية بالتوسع بين المملكة العربية السعودية وإيران خلال بداية حكم أحمدى نجاد واستمرت المملكة بالإعراب عن شكوكها فيما يتعلق بالعقوبات أو التدخل العسكري ضد برنامج إيران النووي، ولكن تحول موقفها منذ عام 2009م لصف الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت تظهر الدعم للعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية جنباً إلى جنب مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي والتي هي أقوى من العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة.

النموذج والقياس

من أشهر النماذج المستخدمة في الدراسات لقياس أثر تأثير العقوبات الدولية على الدول هو نموذج الجاذبية " Gravity Model " ويرجع النموذج للاقتصادي Tinbergen في العام 1962م⁴، ويقوم النموذج على أن حجم التجارة بين دولتين يرتبط إيجاباً بالحجم الاقتصادي مقاساً بالنتائج المحلي الإجمالي، حيث أن زيادة الناتج تعني زيادة الفائض الموجه للتصدير، كما يعني أيضاً زيادة المتحصلات من الصادرات التي يمكن أن تمول الطلب المتزايد على الواردات. كما أن حجم التجارة يتأثر سلباً بالمسافة بين الدولتين، حيث أن زيادة المسافة تؤدي إلى ارتفاع التكاليف الملحقة بالتصدير والاستيراد مثل تكاليف النقل والشحن والتفريغ والاتصال. وقد قدر (Krugman، ص5، 2003) الانخفاض في التجارة بين دولتين بنسبة تتراوح بين 0.07% إلى 1% كلما زادت المسافة بنحو 1%.

في هذه الدراسة سوف نستخدم النموذج التالي، وتطبيق المنهجية القياسية الخاصة بالسلاسل الزمنية على النموذج لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي الست بشكل مفرد مع إيران:

$$\ln(\text{TRADE}_{ijt}) = \beta_0 + \beta_1 \ln \text{GDP}_{it} + \beta_2 \ln \text{GDP}_{jt} + \beta_3 \text{SANC}_t + u_t$$

حيث أن متغيرات النموذج هي:

- المتغير التابع:
- TRADE: المتغير التابع في هذا النموذج هو التجارة الثنائية التي تتمثل بمجموع صادرات كل من الدولتين للأخرى بالقيمة الجارية للدولار خلال الفترة (1980م-2009م)، البيانات محل الدراسة هي بيانات التجارة الخارجية بين إيران (i) وكل من دول مجلس التعاون الخليجي (j).
- المتغيرات المستقلة:
- GDP: يعبر عن الناتج المحلي الإجمالي لإيران (i) وكل من دول مجلس التعاون الخليجي (j)، مقاس بالقيمة الجارية للدولار خلال الفترة (1980م-2009م). ونتوقع أنه كلما زادت قيمة الناتج المحلي الإجمالي فإن ذلك يعني زيادة كل من الصادرات والواردات، أي أن هناك علاقة طردية بينهما.
- SANC: هو متغير صوري يأخذ الرقم (0) في حالة وجود عقوبات اقتصادية ضيقة أو محدودة، والرقم (1) في حالة وجود عقوبات اقتصادية موسعة أو شاملة، وذلك خلال الفترة (1980م-2009م). وهو مقياس ترتيبي جيد يمكن من خلاله توضيح الأثر الاقتصادي للعقوبات على الدولة الهدف، لأن العقوبات الاقتصادية الموسعة أو الشاملة ينبغي أن يكون لها تأثير أكبر على الدولة الهدف من العقوبات الضيقة أو المحدودة، وهذه الدراسة تعتبر العقوبات ضيقة قبل عام 1995م، وموسعة منذ عام 1995م، وفقاً للسلسلة الزمنية للعقوبات ضد إيران والعقوبات الشاملة التي بدأ فرضها في عام 1995م من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ونتوقع أنه كلما زادت العقوبات كلما قل التبادل التجاري (Hadinejad وآخرون، 2010، ص3).

⁴ (Penh، 2008، ص4) ونموذج الجاذبية الاقتصادي يحظى بأهمية بالغة في أدبيات الاقتصاد الدولي وهو على غرار نماذج الجاذبية في العلوم الأخرى فهو يحاكي قانون نيوتن للجاذبية الذي يعتبر أيضاً المسافة والحجم المادي بين الكتلتين (عبد موله، ص2010).

- u: يعبر عن حد الخطأ.
- t: ترمز للفترة الزمنية وهي (1980م-2009م).
- i: جمهورية إيران الإسلامية.
- j: دول مجلس التعاون الخليجي.

تم الحصول على بيانات المتغيرات المطلوبة وهي التجارة البينية بين كلا من إيران ودول المجلس من إحصاءات التجارة الدولية (2011) Direction of Trade, CD، أما بيانات الناتج المحلي الإجمالي فقد تم جمعها من موقع البنك الدولي.

وتعتمد منهجية القياس على تحليل خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة وذلك بالاستعانة بالأساليب القياسية وباستخدام نموذج حدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع (ARDL)، بدأ باختبارات جذر الوحدة، ثم اختبار التكامل المشترك، يليه تقدير نموذج الأجل الطويل، ثم تقدير صيغة تصحيح الخطأ (ARDL-ECM).

نتائج الاختبارات القياسية المطبقة على بيانات السلاسل الزمنية.

1- اختبارات جذر الوحدة.

يوضح الجدول (2) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) ونتائج اختبار فيليبس-بيرون (PP) عند المستوى وعند الفروق الأولى، وتم إجراء الاختبارين بدون قاطع واتجاه، وبقاطع وبدون اتجاه زمني، وبقاطع وبتجاه زمني.

جدول 2: اختبار ديكي فولر الموسع واختبار فيليبس-بيرون لجذر الوحدة.

اختبار فيليبس-بيرون (PP)			اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF)			المتغيرات	البيانات المطبق عليها
بقاطع وبتجاه زمني	بقاطع وبدون اتجاه زمني	بدون قاطع واتجاه زمني	بقاطع وبتجاه زمني	بقاطع وبدون اتجاه زمني	بدون قاطع واتجاه زمني		
						المستوى	حدا
-2.965136	-0.548619	1.316810	-2.930158	-0.548619	1.101106	<i>ITRADEie</i>	
-0.733095	-0.031522	1.273196	-0.998608	-0.124921	1.189161	<i>IGDPi</i>	
-1.932571	1.055844	2.664000	-1.946082	1.131376	3.019980	<i>IGDPe</i>	
-2.063013	-0.964901	0.000000	-2.000000	-0.964901	0.000000	<i>SANC</i>	
						الفرق الأول	
-6.505373	-6.523799	-6.095523	-5.389159	-4.538620	-4.461377	Δ <i>ITRADEie</i>	
-7.575929	-4.485531	-4.413331	-4.796331	-4.591876	-4.371116	Δ <i>IGDPi</i>	
-4.230315	-3.691748	-3.280864	-4.249516	-3.650924	-3.174397	Δ <i>IGDPe</i>	
-5.187091	-5.292275	-5.196152	-5.188035	-5.291503	-5.196152	Δ <i>SANC</i>	
						المستوى	لكة ربية مودية
-2.059179	-0.079945	0.791066	-3.406162	-0.519082	1.013466	<i>ITRADEis</i>	
-0.733095	-0.031522	1.273196	-0.998608	-0.124921	1.189161	<i>IGDPi</i>	
-1.624310	1.357539	0.917170	-2.059261	0.396489	1.222235	<i>IGDPs</i>	
-2.063013	-0.964901	0.000000	-2.000000	-0.964901	0.000000	<i>SANC</i>	
						الفرق الأول	
-8.365035	-8.455140	-8.076604	-8.365035	-8.455140	-8.300107	Δ <i>ITRADEis</i>	
-7.575929	-4.485531	-4.413331	-4.796331	-4.591876	-4.371116	Δ <i>IGDPi</i>	
-3.822022	-3.299076	-3.348208	-3.694828	-3.125028	-3.184246	Δ <i>IGDPs</i>	
-5.187091	-5.292275	-5.196152	-5.188035	-5.291503	-5.196152	Δ <i>SANC</i>	
						المستوى	لمان
-3.256986	-1.351738	0.644771	-3.246162	-1.826824	0.176308	<i>ITRADEio</i>	
-0.733095	-0.031522	1.273196	-0.998608	-0.124921	1.189161	<i>IGDPi</i>	
-1.537914	0.451686	3.382414	-1.573867	0.239391	2.954869	<i>IGDPO</i>	
-2.063013	-0.964901	0.000000	-2.000000	-0.964901	0.000000	<i>SANC</i>	
						الفرق الأول	
--	-13.24894	-7.424089	-7.242563	-7.352206	-7.150739	Δ <i>ITRADEio</i>	
19.16622							
-7.575929	-4.485531	-4.413331	-4.796331	-4.591876	-4.371116	Δ <i>IGDPi</i>	
-6.342795	-5.467276	-4.437138	-5.815095	-5.467276	-4.367776	Δ <i>IGDPO</i>	
-5.187091	-5.292275	-5.196152	-5.188035	-5.291503	-5.196152	Δ <i>SANC</i>	
						المستوى	ويت
-1.937019	-1.025628	0.375815	-1.950270	-0.871020	0.375815	<i>ITRADEik</i>	
-0.733095	-0.031522	1.273196	-0.998608	-0.124921	1.189161	<i>IGDPi</i>	
-2.184194	-0.014540	1.064504	--	-0.014540	1.064504	<i>IGDPk</i>	
			2.206751				
-2.063013	-0.964901	0.000000	-2.000000	-0.964901	0.000000	<i>SANC</i>	
						الفرق الأول	
-5.626526	-5.286217	-5.358059	-5.624521	-5.284716	-5.358122	Δ <i>ITRADEik</i>	
-7.575929	-4.485531	-4.413331	-4.796331	-4.591876	-4.371116	Δ <i>IGDPi</i>	
-7.578672	-5.109689	-4.919452	-5.459127	-5.109689	-4.938545	Δ <i>IGDPk</i>	
-5.187091	-5.292275	-5.196152	-5.188035	-5.291503	-5.196152	Δ <i>SANC</i>	

						المستوى	بحرين
-3.405856	-2.153301	-0.216409	-3.364381	-2.153301	-0.438640	<i>ITRADEib</i>	
-0.733095	-0.031522	1.273196	-0.998608	-0.124921	1.189161	<i>IGDPi</i>	
-1.380856	1.054828	3.250463	-1.357141	0.896555	3.548601	<i>IGDPb</i>	
-2.063013	-0.964901	0.000000	-2.000000	-0.964901	0.000000	<i>SANC</i>	
						الفرق الأول	
-6.218693	-6.561237	-6.442124	-5.540741	-5.631095	-5.721963	Δ <i>ITRADEib</i>	
-7.575929	-4.485531	-4.413331	-4.796331	-4.591876	-4.371116	Δ <i>IGDPi</i>	
-3.555074	-3.673791	-2.979884	-3.850614	-3.620759	-3.027823	Δ <i>IGDPb</i>	
-5.187091	-5.292275	-5.196152	-5.188035	-5.291503	-5.196152	Δ <i>SANC</i>	
						المستوى	قطر
-4.105160	-2.670982	0.199299	-3.965832	-2.634691	0.199299	<i>ITRADEiq</i>	
-0.733095	-0.031522	1.273196	-0.998608	-0.124921	1.189161	<i>IGDPi</i>	
-1.076016	2.038105	2.226107	-1.117583	2.031467	2.879214	<i>IGDPq</i>	
-2.063013	-0.964901	0.000000	-2.000000	-0.964901	0.000000	<i>SANC</i>	
						الفرق الأول	
-8.881865	-9.008316	-8.686888	-8.630204	-8.790161	-8.686888	Δ <i>ITRADEiq</i>	
-7.575929	-4.485531	-4.413331	-4.796331	-4.591876	-4.371116	Δ <i>IGDPi</i>	
-6.238192	-3.848966	-3.452788	-5.653545	-3.717666	-3.280539	Δ <i>IGDPq</i>	
-5.187091	-5.292275	-5.196152	-5.188035	-5.291503	-5.196152	Δ <i>SANC</i>	
-4.309824	-3.679322	-2.647120	-4.309824	-3.679322	-2.647120	القيم الحرجة للمستوى وبمستوى	دلالة: 1% 5% 10%
-3.574244	-2.967767	-1.952910	-3.574244	-2.967767	-1.952910		
-3.221728	-2.622989	-1.610011	-3.221728	-2.622989	-1.610011		
-4.323979	-3.689194	-2.650145	-4.323979	-3.689194	-2.650145	القيم الحرجة للفرق الأول وبمستوى	دلالة: 1% 5% 10%
-3.580623	-2.971853	-1.953381	-3.580623	-2.971853	-1.953381		
-3.225334	-2.625121	-1.609798	-3.225334	-2.625121	-1.609798		

وتشير النتائج إلى أن جميع المتغيرات سكنت إما في المستوى أو في الفروق الأولى، حيث يمكن رفض فرضية عدم القائلة بوجود جذر الوحدة للمتغيرات عندما تزيد القيم المحسوبة لإحصائية t لهذه السلاسل عن القيم الحرجة لها بمستوى دلالة 5%. وبذلك يمكننا تطبيق منهجية (ARDL) بعد التأكد من استقرار المتغيرات إما في المستوى أو في الفرق الأول دون الحاجة لأخذ الفرق الثاني.

2- اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج حدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع Autoregressive Distributed Lag (ARDL).

يوضح الجدول (3) نتائج إحصائية F لاختبار حدود ARDL، ونلاحظ أن قيمة F المحسوبة، الخاصة بإيران والإمارات العربية المتحدة، والخاصة بإيران والمملكة العربية السعودية، والخاصة بإيران وعمان، والخاصة بإيران والكويت، والخاصة بإيران ومملكة البحرين، والخاصة بإيران وقطر، جاءت أكبر من الحد الأعلى لقيمة F الجدولية الحرجة عند (1%) و(5%) المقترحة من قبل Pesaran and Pesaran (1997)، ويؤكد ذلك رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

جدول 3: نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود.

العلاقة الدالية	البيانات المطبق عليها	F- المحسوبة	قيمة-p
$F_{trade_{ij}}(ltrade_{ij} lGDP_i, lGDP_j, SANC)$	إيران والإمارات العربية المتحدة	37.366	0.000
	إيران والمملكة العربية السعودية	414.903	0.000
	إيران وعمان	12.7014	0.000
	إيران والكويت	6.5525	0.004
	إيران ومملكة البحرين	64.2388	0.000
	إيران وقطر	8.0063	0.002
مستوى المعنوية		القيمة الجدولية لاحصائية F- عند k=3	
		الحد الأدنى	الحد الأعلى
1%		3.484	4.458
5%		4.066	5.119

ملاحظات:

- القيم الحرجة مأخوذة من: Pesaran and Pesaran, 1997: Table (F) Case (III) intercept and trend.
 - تشير k إلى عدد المتغيرات المستقلة في نموذج (ARDL) الذي تم اختياره بواسطة SC.
 وقبل اعتماد النموذج لاستخدامه في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، ويوضح الجدول (4) الاختبارات التشخيصية الخاصة بإيران والإمارات العربية المتحدة، والخاصة بإيران والمملكة العربية السعودية، والخاصة بإيران وعمان، والخاصة بإيران والكويت، والخاصة بإيران ومملكة البحرين، والخاصة بإيران وقطر، والتي تؤكد جودة النموذج، وهي كالتالي:

- 1- يشير إحصاء اختبار JB إلى عدم رفض الفرضية القائلة بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً في النموذج محل التقدير، حيث ظهرت قيمة-p أكبر من (5%).
- 2- يشير اختبار LM إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، حيث ظهرت قيمة-p أكبر من (5%).
- 3- يشير إحصاء ARCH إلى عدم رفض فرضية عدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي Homoscedasticity في النموذج المقدر، حيث ظهرت قيمة-p أكبر من (5%).
- 4- يشير إحصاء اختبار RESET إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في نموذج، حيث ظهرت قيمة-p أكبر من (5%).
- 5- تشير قيمة معامل التحديد R^2 إلى ارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة محل الدراسة حيث ظهرت قيمتها قريبة أو تساوي (1).

البيانات المطبق عليها	الاختبارات					
	R ²	adjusted R ²	JB(2)	LM(1)	ARCH(1)	RESET(1)
إيران والإمارات العربية المتحدة	1	1	X ² =1.2355 (0.539)	F=0.00850 8 (0.928)	F=3.5275 (0.083)	F= 1.9919 (0.174)
	R ²	adjusted R ²	JB(2)	LM(1)	ARCH(1)	RESET(1)
إيران والمملكة العربية السعودية	0.99999	0.9998	X ² =1.2713 (0.530)	F=3.1011 (0.094)	F=0.29715 (0.592)	F= 0.05781 (0.813)
	R ²	adjusted R ²	JB(2)	LM(1)	ARCH(1)	RESET(1)
إيران وعمان	1	1	X ² =3.8001 (0.150)	F=3.6652 (0.093)	F=1.2725 (0.271)	F= 0.25409 (0.856)
	R ²	adjusted R ²	JB(2)	LM(4)	ARCH(1)	RESET(1)
إيران والكويت	0.87667	0.84303	X ² =0.6097 3 (0.737)	F=2.5954 (0.122)	F=1.6742 (0.210)	F= 0.54258 (0.470)
	R ²	adjusted R ²	JB(2)	LM(1)	ARCH(1)	RESET(1)
إيران ومملكة البحرين	0.99997	0.99995	X ² =0.4277 1 (0.807)	F=0.20702 (0.655)	F=1.1938 (0.285)	F= 4.0702 (0.061)
	R ²	adjusted R ²	JB(2)	LM(1)	ARCH(1)	RESET(1)
إيران وقطر	0.83968	0.75953	X ² =0.7470 7 (0.688)	F=4.2903 (0.054)	F=0.44411 (0.542)	F= 3.0885 (0.051)
	R ²	adjusted R ²	JB(2)	LM(1)	ARCH(1)	RESET(4)

جدول 4: الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج.

ملحوظة: الأرقام بين الأقواس تمثل قيم الاحتمال (p-value)

3- تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج حدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع Autoregressive Distributed Lag (ARDL).

يوضح الجدول (5) مقدرات معاملات الأجل الطويل الخاصة بإيران والإمارات العربية المتحدة، والتي تُفسّر كما يلي:

- ظهرت معلمة الناتج المحلي الإجمالي الإيراني بقيمة موجبة ومعنوية عند مستوى (1%)، وتعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الإيراني بنسبة (1%)، ستؤدي إلى زيادة التجارة بين إيران والإمارات بنسبة (2.15%)، أي أن العلاقة طردية، وهذا يتفق مع المتوقع.
- ظهرت معلمة الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي بقيمة سالبة ومعنوية عند مستوى (1%)، وتعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي بنسبة (1%)، ستؤدي إلى خفض التجارة بين إيران والإمارات بنسبة (1.84%)، أي أن العلاقة عكسية خلافاً للمنتوق، ويمكن تفسير ذلك من خلال نموذج الجاذبية نفسه الذي يقول بأن التجارة بين دولتين يزيد بزيادة الناتج المحلي الإجمالي لكل منهما، وبما أن الناتج المحلي الإجمالي للإمارات يتزايد خلال فترة الدراسة، فإن ذلك يجعل تجارتها الخارجية تتحول للدول المتقدمة ذات الناتج المحلي الإجمالي المرتفع.
- ظهرت معلمة العقوبات الاقتصادية بقيمة موجبة ومعنوية عند مستوى (5%)، وتعني أن زيادة العقوبات الاقتصادية بنسبة (1%)، ستؤدي إلى زيادة التجارة بين إيران والإمارات بنسبة (0.08%)، أي أن العلاقة طردية خلافاً للمنتوق، ويعود السبب إلى أن إيران تقوم بالتصدير والاستيراد مع دول العالم عبر الإمارات العربية المتحدة لما توفره من تسهيلات.
- وجود أثر موجب ومعنوي للاتجاه العام على التجارة بين إيران والإمارات.

جدول 5: مقدرات معلمات الأجل الطويل الخاصة بإيران والإمارات العربية المتحدة.

المتغير	المعلمة	احصائية-t	قيمة-p
$IGDP_i$	2.1498	33.6514***	0.000
$IGDP_e$	-1.8411	-13.6366 ***	0.000
$SANC$	0.083395	2.4091 **	0.030
C	-0.10674	-0.10944	0.914
@trend	0.14577	16.9234 ***	0.000

ملحوظة: حسب معيار Schwarz، فقد تم اختيار القيم المتباطئة الآتية (2,3,1,2). وتشير **،***،* إلى مستويات المعنوية 10%،5%،1% على التوالي.

ويوضح الجدول (6) مقدرات معلمات الأجل الطويل الخاصة بإيران والمملكة العربية السعودية، التي

تُفسر كما يلي:

- ظهرت معلمة الناتج المحلي الإجمالي الإيراني بقيمة موجبة ومعنوية عند مستوى (1%)، وتعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الإيراني بنسبة (1%)، ستؤدي إلى زيادة التجارة بين إيران والمملكة العربية السعودية بنسبة (1.19%)، أي أن العلاقة طردية، وهذا يتفق مع المتوقع.
- ظهرت معلمة الناتج المحلي الإجمالي السعودي بقيمة سالبة ومعنوية عند مستوى (1%)، وتعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي السعودي بنسبة (1%)، ستؤدي إلى خفض التجارة بين إيران والمملكة العربية السعودية بنسبة (0.92%)، أي العلاقة عكسية خلافاً للمنتوق، ويمكن تفسير ذلك من خلال نموذج الجاذبية نفسه الذي يقول بأن التجارة بين دولتين يزيد بزيادة الناتج المحلي الإجمالي لكل منهما، وبما أن الناتج المحلي الإجمالي للمملكة يتزايد خلال فترة الدراسة، فإن ذلك يجعل تجارتها الخارجية تتحول للدول المتقدمة ذات الناتج المحلي الإجمالي المرتفع.
- ظهرت معلمة العقوبات الاقتصادية بقيمة سالبة ومعنوية عند مستوى (1%)، وتعني أن زيادة العقوبات الاقتصادية بنسبة (1%)، ستؤدي إلى خفض التجارة بين إيران والمملكة العربية السعودية بنسبة (0.11%)، أي العلاقة عكسية، وتتفق مع المتوقع، ويدل ذلك على استجابة المملكة العربية السعودية للعقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران.

- وجود أثر موجب ومعنوي للاتجاه العام على التجارة بين إيران والمملكة العربية السعودية.

جدول 6: مقدرات معلمات الأجل الطويل الخاصة بإيران والمملكة العربية السعودية.

المتغير	المعلمة	احصائية-t	قيمة-p
$IGDP_i$	1.1902	11.6248***	0.000
$IGDP_s$	-0.92079	-7.1395***	0.000
$SANC$	-0.10518	-5.3171***	0.000
C	0.69151	1.3138	0.204
@trend	0.094019	29.3016***	0.000

ملحوظة: حسب معيار Schwarz، فقد تم اختيار القيم المتباطئة الآتية (1,1,1,1). وتشير **،***،* إلى مستويات المعنوية 10%،5%،1% على التوالي.

ويوضح الجدول (7) مقدرات معلمات الأجل الطويل الخاصة بإيران وعمان، التي تُفسر كما يلي:

- ظهرت معلمة الناتج المحلي الإجمالي الإيراني بقيمة موجبة ومعنوية عند مستوى (1%)، وتعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الإيراني بنسبة (1%)، ستؤدي إلى زيادة التجارة بين إيران وعمان بنسبة (0.11%)، أي العلاقة طردية، وهذا يتفق مع المتوقع.
- ظهرت معلمة الناتج المحلي الإجمالي العماني بقيمة سالبة ومعنوية عند مستوى (1%)، وتعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي العماني بنسبة (1%)، ستؤدي إلى خفض التجارة بين إيران وعمان بنسبة (0.38%)، أي العلاقة عكسية خلافاً للمنتوق، ويمكن تفسير ذلك من خلال نموذج الجاذبية نفسه الذي يقول بأن التجارة بين دولتين يزيد بزيادة الناتج المحلي الإجمالي لكل منهما، وبما أن الناتج المحلي الإجمالي لعمان يتزايد خلال فترة الدراسة، فإن ذلك يجعل تجارتها الخارجية تتحول للدول المتقدمة ذات الناتج المحلي الإجمالي المرتفع.

- ظهرت معلمة العقوبات الاقتصادية بقيمة سالبة ومعنوية عند مستوى (5%)، وتعني أن زيادة العقوبات الاقتصادية بنسبة (1%)، ستؤدي إلى خفض التجارة بين إيران وعمان بنسبة (0.03%)، أي العلاقة عكسية، وتتفق مع المتوقع، ويدل ذلك على استجابة عمان للعقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران.
 - وجود أثر موجب ومعنوي عند مستوى (1%) للاتجاه العام على التجارة بين إيران وعمان.
- جدول 7: مقدرات معاملات الأجل الطويل الخاصة بإيران وعمان.

المتغير	المعلمة	احصائية-t	قيمة-p
$IGDP_i$	0.11289	5.0004***	0.001
$IGDP_o$	-0.38017	-2.9613***	0.016
$SANC$	-0.032546	-2.1724**	0.058
C	5.9688	6.1211***	0.000
@trend	0.10369	10.2507***	0.000

ملحوظة: حسب معيار Schwarz، فقد تم اختيار القيم المتباطئة الآتية (4,2,3,1). وتشير ***,**,* إلى مستويات المعنوية 10%، 5%، 1% على التوالي.

- ويوضح الجدول (8) مقدرات معاملات الأجل الطويل الخاصة بإيران والكويت، التي تُفسّر كما يلي:
- ظهرت معلمة الناتج المحلي الإجمالي الإيراني بقيمة موجبة ومعنوية عند مستوى (5%)، وتعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الإيراني بنسبة (1%)، ستؤدي إلى زيادة التجارة بين إيران والكويت بنسبة (1.90%)، أي العلاقة طردية، وتتفق مع المتوقع.
 - ظهرت معلمة الناتج المحلي الإجمالي الكويتي بقيمة سالبة ومعنوية عند مستوى (10%)، وتعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الكويتي بنسبة (1%)، ستؤدي إلى خفض التجارة بين إيران والكويت بنسبة (1.55%)، أي العلاقة عكسية خلافاً للمتوقع، ويمكن تفسير ذلك من خلال نموذج الجاذبية نفسه الذي يقول بأن التجارة بين دولتين يزيد بزيادة الناتج المحلي الإجمالي لكل منهما، وبما أن الناتج المحلي الإجمالي للكويت يتزايد خلال فترة الدراسة، فإن ذلك يجعل تجارتها الخارجية تتحول للدول المتقدمة ذات الناتج المحلي الإجمالي المرتفع.
 - ظهرت معلمة العقوبات الاقتصادية بقيمة سالبة ومعنوية عند مستوى (10%)، وتعني أن زيادة العقوبات الاقتصادية بنسبة (1%)، ستؤدي إلى خفض التجارة بين إيران والكويت بنسبة (0.92%)، أي العلاقة عكسية، وتتفق مع المتوقع، ويدل ذلك على استجابة الكويت للعقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران.
 - وجود أثر موجب غير معنوي للاتجاه العام على التجارة بين إيران والكويت.
- جدول 8: مقدرات معاملات الأجل الطويل الخاصة بإيران والكويت.

المتغير	المعلمة	احصائية-t	قيمة-p
$IGDP_i$	1.9006	2.5090**	0.020
$IGDP_k$	-1.5520	-1.4143*	0.171
$SANC$	-0.92486	-1.3614*	0.187
C	0.15543	0.024745	0.980
@TREND	0.026400	0.63798	0.530

ملحوظة: حسب معيار Schwarz، فقد تم اختيار القيم المتباطئة الآتية (1,0,1,0). وتشير ***,**,* إلى مستويات المعنوية 10%، 5%، 1% على التوالي.

- ويوضح الجدول (9) مقدرات معاملات الأجل الطويل الخاصة بإيران ومملكة البحرين، التي تُفسّر كما يلي:
- ظهرت معلمة الناتج المحلي الإجمالي الإيراني بقيمة موجبة ومعنوية عند مستوى (10%)، وتعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الإيراني بنسبة (1%)، ستؤدي إلى زيادة التجارة بين إيران والبحرين بنسبة (0.19%)، أي أن العلاقة طردية، وهذا يتفق مع المتوقع.
 - ظهرت معلمة الناتج المحلي الإجمالي البحريني بقيمة سالبة ومعنوية عند مستوى (5%)، وتعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي البحريني بنسبة (1%)، ستؤدي إلى خفض التجارة بين إيران والبحرين بنسبة (0.33%)، أي العلاقة عكسية خلافاً للمتوقع، ويمكن تفسير ذلك من خلال نموذج الجاذبية نفسه الذي يقول بأن التجارة بين دولتين يزيد بزيادة الناتج المحلي الإجمالي لكل منهما، وبما أن الناتج المحلي الإجمالي للبحرين يتزايد خلال فترة الدراسة، فإن ذلك يجعل تجارتها الخارجية تتحول للدول المتقدمة ذات الناتج المحلي الإجمالي المرتفع.

- ظهرت معلمة العقوبات الاقتصادية بقيمة سالبة ومعنوية عند مستوى (1%)، وتعني أن زيادة العقوبات الاقتصادية بنسبة (1%)، ستؤدي إلى خفض التجارة بين إيران والبحرين بنسبة (0.33%)، أي العلاقة عكسية، وتتفق مع المتوقع، ويدل ذلك على استجابة البحرين للعقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران.
 - وجود أثر موجب ومعنوي عند مستوى (1%) للاتجاه العام على التجارة بين إيران والبحرين.
- جدول 9: مقدرات معلمات الأجل الطويل الخاصة بإيران ومملكة البحرين.

المتغير	المعلمة	احصائية-t	قيمة-p
$IGDP_i$	0.19806	1.3546*	0.193
$IGDP_b$	-0.68789	-2.3520**	0.031
$SANC$	-0.33232	-2.7725***	0.013
C	6.3535	6.3794***	0.000
@trend	0.095055	6.2274***	0.000

ملحوظه: حسب معيار Schwarz، فقد تم اختيار القيم المتباطئة الآتية (3,0,2,0). وتشير **،***،* إلى مستويات المعنوية 10%،5%،1% على التوالي.

ويوضح الجدول (10) مقدرات معلمات الأجل الطويل الخاصة بإيران وقطر، التي تُفسّر كما يلي:

- ظهرت معلمة الناتج المحلي الإجمالي الإيراني بقيمة موجبة ومعنوية عند مستوى (1%)، وتعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الإيراني بنسبة (1%)، ستؤدي إلى زيادة التجارة بين إيران وقطر بنسبة (85.34%)، أي العلاقة طردية، وهذا يتفق مع المتوقع.
 - ظهرت معلمة الناتج المحلي الإجمالي القطري بقيمة سالبة ومعنوية عند مستوى (1%)، وتعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي القطري بنسبة (1%)، ستؤدي إلى خفض التجارة بين إيران وقطر بنسبة (51.59%)، أي العلاقة عكسية خلافاً للنتيجة، ويمكن تفسير ذلك من خلال نموذج الجاذبية نفسه الذي يقول بأن التجارة بين دولتين يزيد بزيادة الناتج المحلي الإجمالي لكل منهما، وبما أن الناتج المحلي الإجمالي لقطر يتزايد خلال فترة الدراسة، فإن ذلك يجعل تجارتها الخارجية تتحول للدول المتقدمة ذات الناتج المحلي الإجمالي المرتفع.
 - ظهرت معلمة العقوبات الاقتصادية بقيمة سالبة ومعنوية عند مستوى (10%)، وتعني أن زيادة العقوبات الاقتصادية بنسبة (1%)، ستؤدي إلى خفض التجارة بين إيران وقطر بنسبة (0.76%)، أي العلاقة عكسية، وتتفق مع المتوقع، ويدل ذلك على استجابة قطر للعقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران.
 - وجود أثر موجب ومعنوي للاتجاه العام على التجارة بين إيران وقطر.
- جدول 10: مقدرات معلمات الأجل الطويل الخاصة بإيران وقطر.

المتغير	المعلمة	احصائية-t	قيمة-p
$IGDP_i$	85.3363	3.8800***	0.001
$IGDP_q$	-51.5980	-3.9337***	0.001
$SANC$	-0.76357	-1.5363*	0.142
C	-532.8767	-3.8131***	0.001
@TREND	0.76405	4.4648***	0.000

ملحوظه: حسب معيار Schwarz، فقد تم اختيار القيم المتباطئة الآتية (1,2,2,0). وتشير **،***،* إلى مستويات المعنوية 10%،5%،1% على التوالي.

4- تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج حدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع Autoregressive

(ARDL-ECM) Distributed Lag- Error Correction Model

يوضح الجدول (11) نتائج نموذج تصحيح الخطأ الخاصة بإيران والإمارات العربية المتحدة، ويظهر معامل تصحيح الخطأ ECM الذي يعبر عن سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل بقيمة سالبة ومعنوية عند مستوى (1%) وتعني أن الانحرافات في الأجل القصير إلى الأجل الطويل سيتم تصحيحها سنوياً بنسبة (31%) تقريباً لتعود للوضع الطبيعي.

جدول 11: نتائج تصحيح الخطأ (ECM) الخاصة بإيران والإمارات العربية المتحدة.

المتغير	المعلمة	احصائية-t	قيمة p
$\Delta TRADE_{ie} - 1$	0.85446	20.0662***	0.000
$\Delta LGDP_i$	2.1705	4.8465 ***	0.000
$\Delta LGDP_i - 1$	-1.6601	-2.2952**	0.035
$\Delta LGDP_i - 2$	0.92263	2.6806**	0.016
$\Delta LGDP_e$	1.0254	3.6385***	0.002
$\Delta SANC$	0.008922	2.4965**	0.023
$\Delta SANC - 1$	-0.0064155	-1.7222*	0.103
ΔC	-0.033994	-0.10902	0.914
$\Delta @trend$	0.046424	8.3045***	0.000
ECM(-1)	-0.31847	-9.6302***	0.000

ملحوظة: حسب معيار Schwarz، فقد تم اختيار القيم المتباطئة الآتية (2,3,1,2). وتشير **،***،* إلى مستويات المعنوية 1%،5%،10% على التوالي.

ويوضح الجدول (12) نتائج نموذج تصحيح الخطأ الخاصة بإيران والمملكة العربية السعودية، ويظهر معامل تصحيح الخطأ ECM بقيمة سالبة ومعنوية عند مستوى (1%) وتعني أن الانحرافات في الأجل القصير إلى الأجل الطويل سيتم تصحيحها سنوياً بنسبة (40%) لتعود للوضع الطبيعي.

جدول 12: نتائج تصحيح الخطأ (ECM) الخاصة بإيران والمملكة العربية السعودية.

المتغير	المعلمة	احصائية-t	قيمة P
$\Delta LGDP_i$	0.18714	1.3449*	0.192
$\Delta LGDP_s$	3.4113	14.7077***	0.000
$\Delta SANC$	-0.023311	-3.2952***	0.003
ΔC	0.27975	1.4053*	0.173
$\Delta @trend$	0.038036	-11.0017***	0.000
ECM(-1)	-0.40455	-14.0976***	0.000

ملحوظة: حسب معيار Schwarz، فقد تم اختيار القيم المتباطئة الآتية (1,1,1,1). وتشير **،***،* إلى مستويات المعنوية 1%،5%،10% على التوالي.

يوضح الجدول (13) نتائج نموذج تصحيح الخطأ الخاصة بإيران وعمان، ويظهر معامل تصحيح الخطأ ECM بقيمة سالبة ومعنوية عند مستوى (1%) وتعني أن الانحرافات في الأجل القصير إلى الأجل الطويل سيتم تصحيحها سنوياً بنسبة (17%) لتعود للوضع الطبيعي.

جدول 13: نتائج تصحيح الخطأ (ECM) الخاصة بإيران وعمان.

المتغير	المعلمة	احصائية-t	قيمة-p
$\Delta TRADE_{io} - 1$	1.3358	16.3118***	0.000
$\Delta TRADE_{io} - 2$	-0.95262	-9.4223***	0.000
$\Delta TRADE_{io} - 3$	0.11002	3.5589***	0.004
ΔGDP_i	0.012273	4.8237***	0.000
$\Delta GDP_i - 1$	-0.0045148	-1.6421*	0.127
ΔGDP_o	-0.40533	0.70722	0.493
$\Delta GDP_o - 1$	1.0380	1.0166	0.329
$\Delta GDP_o - 2$	-1.4113	-2.6229**	0.022
$\Delta SANC$	-0.0025356	-1.2628	0.231
ΔC	1.0251	4.5396***	0.001
$\Delta @TREND$	0.017808	5.7803***	0.000
ECM(-1)	-0.17174	-9.4771***	0.000

ملحوظة: حسب معيار Schwarz، فقد تم اختيار القيم المتباطئة الآتية (4,2,3,1). وتشير **،***،* إلى مستويات المعنوية 1%،5%،10% على التوالي.

يوضح الجدول (14) نتائج نموذج تصحيح الخطأ الخاصة بإيران والكويت، ويظهر معامل تصحيح الخطأ ECM بقيمة سالبة ومعنوية عند مستوى (1%) وتعني أن الانحرافات في الأجل القصير إلى الأجل الطويل سيتم تصحيحها سنوياً بنسبة (55%) لتعود للوضع الطبيعي.

جدول 14: نتائج تصحيح الخطأ (ECM) الخاصة بإيران والكويت.

المتغير	المعلمة	احصائية-t	قيمة-p
$\Delta LGDP_i$	1.0478	2.5385***	0.018
$\Delta LGDP_k$	6.7333	2.1109**	0.046
$\Delta SANC$	-0.50988	-1.5198*	0.142
ΔC	0.085686	0.024826	0.980
$\Delta @trend$	0.014554	0.68640	0.499
ECM(-1)	-0.55130	-3.7789***	0.001

ملحوظه: حسب معيار Schwarz، فقد تم اختيار القيم المتباطئة الآتية (1,0,1,0). وتشير **،***،* إلى مستويات المعنوية 1%،5%،10% على التوالي.

يوضح الجدول (15) نتائج نموذج تصحيح الخطأ الخاصة بإيران ومملكة البحرين، ويظهر معامل تصحيح الخطأ ECM بقيمة سالبة ومعنوية عند مستوى (1%) وتعني أن الانحرافات في الأجل القصير إلى الأجل الطويل سيتم تصحيحها سنوياً بنسبة (4%) لتعود للوضع الطبيعي.

جدول 15: نتائج تصحيح الخطأ (ECM) الخاصة بإيران ومملكة البحرين.

المتغير	المعلمة	احصائية-t	قيمة-p
$\Delta ITRADE - 1$	1.3897	13.8255***	0.000
$\Delta ITRADE - 2$	-0.53415	-5.0619***	0.000
$\Delta LGDP_i$	0.0085176	1.7194*	0.103
$\Delta LGDP_b$	-0.004894	-0.49691	0.625
$\Delta LGDP_b - 1$	0.048187	4.5825***	0.000
$\Delta SANC$	-0.014292	-3.2300***	0.005
ΔC	0.27324	3.5825***	0.002
$\Delta @trend$	0.004088	3.9193***	0.001
ECM(-1)	-0.043006	-3.7261***	0.002

ملحوظه: حسب معيار Schwarz، فقد تم اختيار القيم المتباطئة الآتية (3,0,2,0). وتشير **،***،* إلى مستويات المعنوية 1%،5%،10% على التوالي.

يوضح الجدول (16) نتائج نموذج تصحيح الخطأ الخاصة بإيران وقطر، ويظهر معامل تصحيح الخطأ ECM بقيمة سالبة ومعنوية عند مستوى (1%) وتعني أن الانحرافات في الأجل القصير إلى الأجل الطويل سيتم تصحيحها سنوياً بنسبة (140%) لتعود للوضع الطبيعي.

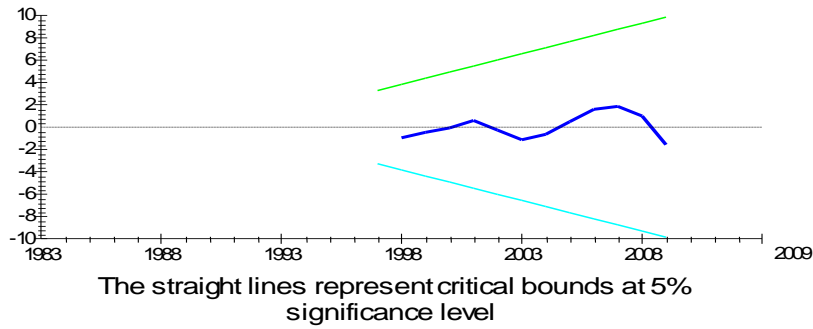
جدول 16: نتائج تصحيح الخطأ (ECM) الخاصة بإيران وقطر.

المتغير	المعلمة	احصائية-t	قيمة-p
$\Delta LGDP_i$	302.4282	3.3344***	0.003
$\Delta LGDP_i - 1$	-89.1163	-1.7464*	0.096
$\Delta LGDP_q$	-129.6643	-3.1624**	0.005
$\Delta LGDP_q - 1$	196.0556	3.2500**	0.004
$\Delta SANC$	-1.0724	-1.4396*	0.165
ΔC	-748.3871	-3.7688***	0.001
$\Delta @trend$	1.0730	4.3947***	0.000
ECM(-1)	-1.4044	-7.1256***	0.000

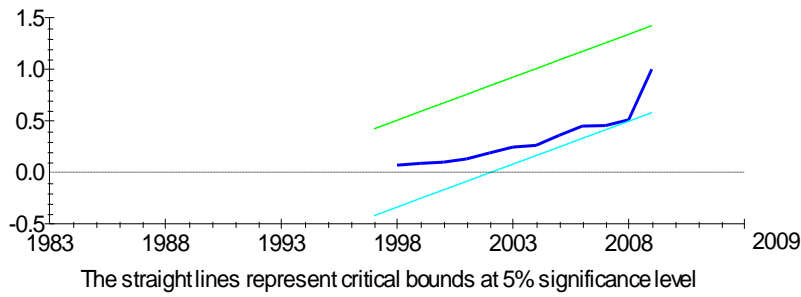
ملحوظه: حسب معيار Schwarz، فقد تم اختيار القيم المتباطئة الآتية (1,2,2,0). وتشير **،***،* إلى مستويات المعنوية 1%،5%،10% على التوالي.

يوضح الشكلين (3-أ) و(3-ب) إلى الشكلين (8-أ) و(8-ب) نتيجة اختباري CUSUM وCUSUMSQ للاستقرار الهيكلي لمعاملات ARDL-ECM الخاصة بإيران والإمارات العربية المتحدة، والخاصة بإيران والمملكة العربية السعودية، والخاصة بإيران وعمان، والخاصة بإيران والكويت، والخاصة بإيران ومملكة البحرين، والخاصة بإيران وقطر. حيث جاءت النتيجة مؤكدة لوجود الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدر، فقد وقعت الأشكال البيانية لإحصاء كل من CUSUM وCUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%).

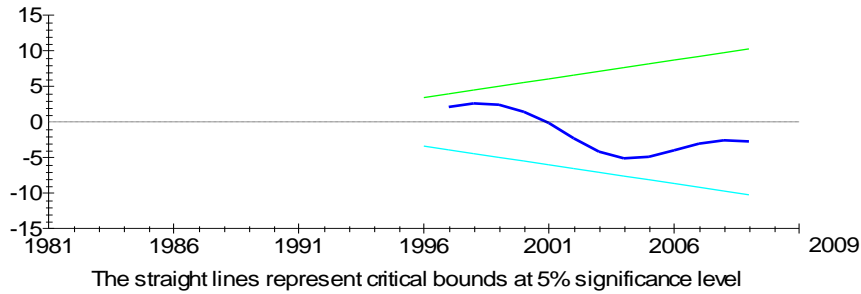
الشكل (3-أ): الشكل البياني لإحصاء CUSUM لاستقرار معاملات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL المختار الخاص بإيران والإمارات العربية المتحدة.



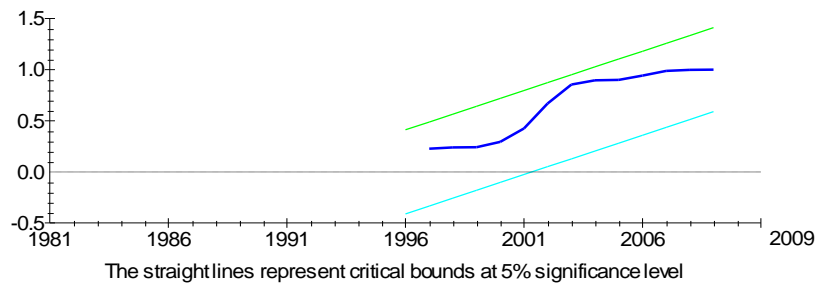
الشكل (3-ب): الشكل البياني لإحصاء CUSUMSQ لاستقرار معاملات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL المختار الخاص بإيران والإمارات العربية المتحدة.



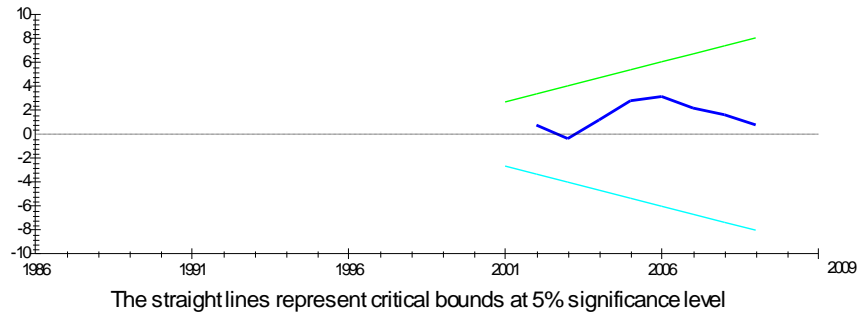
الشكل (4-أ): الشكل البياني لإحصاء CUSUM لاستقرار معاملات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL المختار الخاص بإيران والمملكة العربية السعودية.



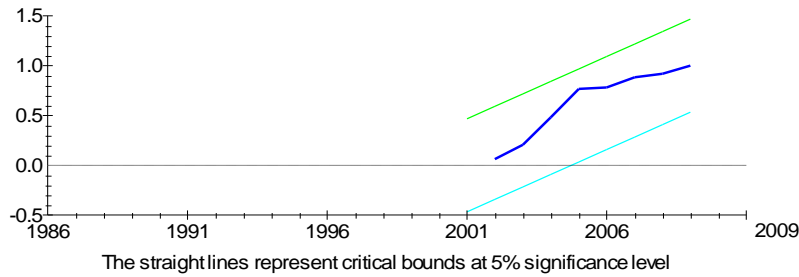
الشكل (4-ب): الشكل البياني لإحصاء CUSUMSQ لاستقرار معاملات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL المختار الخاص بإيران والمملكة العربية السعودية.



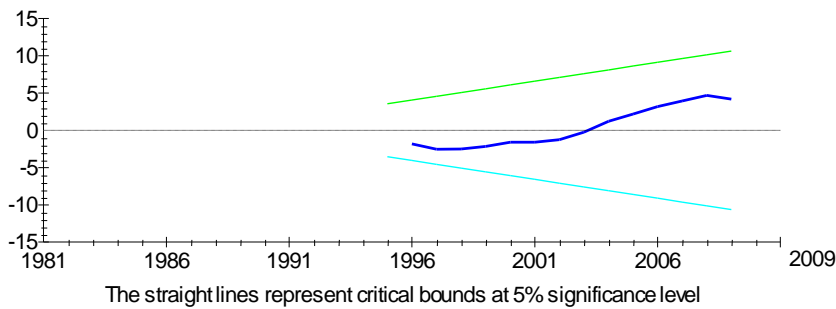
الشكل (5-أ): الشكل البياني لإحصاء CUSUM لاستقرار معاملات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL المختار الخاص بإيران وعمان.



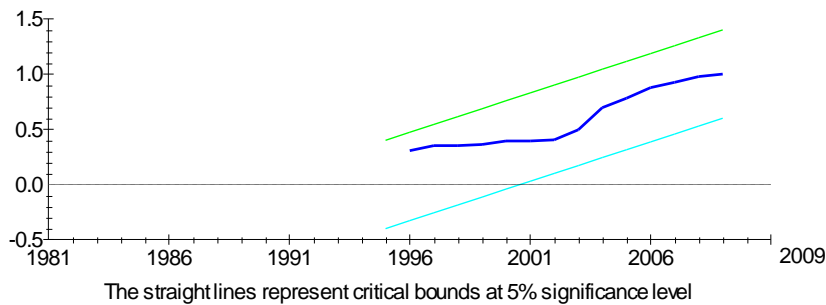
الشكل (5-ب): الشكل البياني لإحصاء CUSUMSQ لاستقرار معاملات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL المختار الخاص بإيران وعمان.



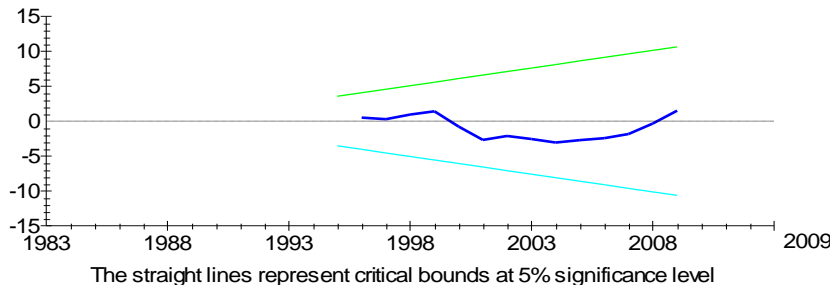
الشكل (6-أ): الشكل البياني لإحصاء CUSUM لاستقرار معاملات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL المختار الخاص بإيران والكويت.



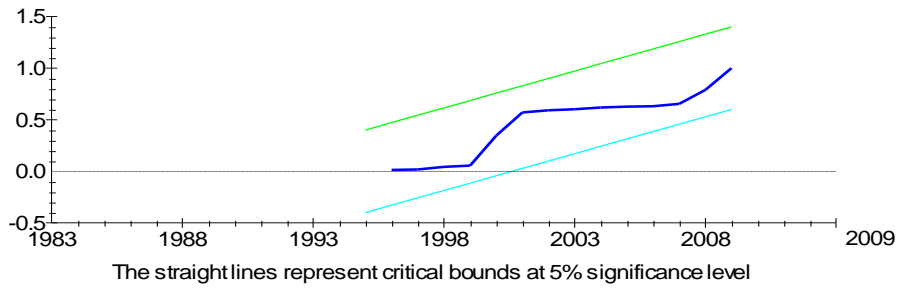
الشكل (6-ب): الشكل البياني لإحصاء CUSUMSQ لاستقرار معاملات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL المختار الخاص بإيران والكويت.



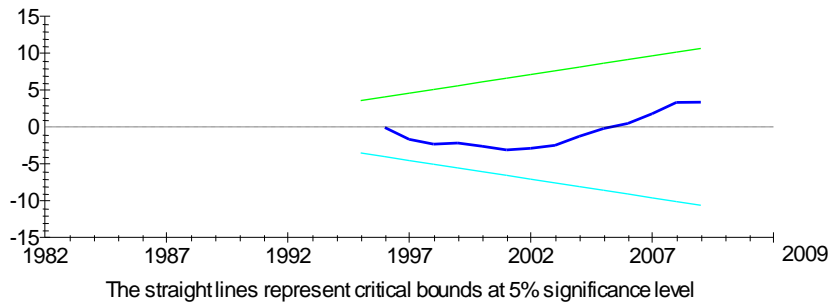
الشكل (7-أ): الشكل البياني لإحصاء CUSUM لاستقرار معاملات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL المختار الخاص بإيران ومملكة البحرين.



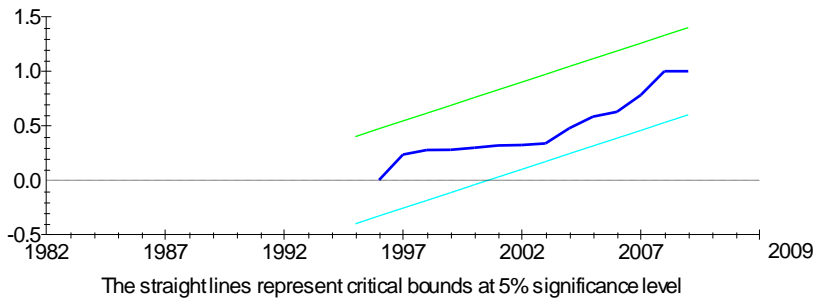
الشكل (7-ب): الشكل البياني لإحصاء CUSUMSQ لاستقرار معاملات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL المختار الخاص بإيران ومملكة البحرين.



الشكل (8-أ): الشكل البياني لإحصاء CUSUM لاستقرار معاملات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL المختار الخاص بإيران وقطر.



الشكل (8-ب): الشكل البياني لإحصاء CUSUMSQ لاستقرار معاملات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL المختار الخاص بإيران وقطر.



النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج.

- 1- تشير نتائج اختبار جذر الوحدة إلى أن جميع المتغيرات سكنت إما في المستوى أو في الفروق الأولى، دون الحاجة لأخذ الفرق الثاني. وبذلك يمكن تطبيق منهجية (ARDL).
- 2- بينت نتائج اختبارات التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود أن المتغيرات متكاملة تكاملاً مشتركاً، مما يعني أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، أي أنها لا تبتعد عن بعضها كثيراً بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً.
- 3- دلت مقدرات نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج حدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع (ARDL) أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران تؤثر إيجاباً على تجارتها مع الإمارات العربية المتحدة ويعزى ذلك إلى التسهيلات التجارية الكبيرة التي تقدمها منطقة التجارة الحرة في جبل علي، وسلباً على تجارتها مع بقية دول المجلس، وأن التجارة بين إيران وجميع دول المجلس تتأثر بشكل إيجابي مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي الإيراني وهي نتيجة متوقعة ومنطقية خاصة مع انخفاض معدلات التبادل التجاري مع شركائها السابقين من الدول المتقدمة نتيجة للعقوبات، كما تتأثر بشكل سلبي مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة من دول المجلس وقد يعود ذلك لتحول تجارة دول المجلس نحو الدول المتقدمة مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- 4- لم تتفق تماماً مع نتائج الأجل الطويل حيث ظهرت فيها العقوبات تؤثر في نفس سنة فرضها إيجاباً على تجارة إيران مع الإمارات العربية المتحدة، وسلباً على تجارة إيران مع المملكة العربية السعودية، والكويت، والبحرين، وقطر، ولا تؤثر على سلطنة عمان. ويؤثر الناتج المحلي الإجمالي لإيران في نفس السنة إيجاباً على تجارة إيران مع الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، والكويت، وقطر، ولم يظهر أي تأثير على تجارة إيران مع بقية دول المجلس. ويؤثر الناتج المحلي الإجمالي لكل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، والكويت، إيجاباً على تجارة كل منها مع إيران، أما الناتج المحلي الإجمالي لكل من عمان، وقطر، فيؤثر سلباً على تجارة كل منها مع إيران، قد يعود السبب في ذلك لحاجة المتغيرات لفترة زمنية معينة حتى يظهر تأثيرها على حجم التجارة.
- 5- دلت نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) والتي ظهر فيها حد تصحيح الخطأ $(ECM(-1))$ بقيم سالبة ومعنوية عند مستوى (1%) في كل مره طَبَّقَ النموذج فيها، أن سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل سيتم تصحيحها سنوياً لتعود للوضع الطبيعي بنسبة (0.31%) في حالة تطبيقه على إيران مع الإمارات العربية المتحدة، وبنسبة (40%) مع المملكة العربية السعودية، وبنسبة (17%) مع سلطنة عمان، وبنسبة (55%) مع الكويت، وبنسبة (4%) مع مملكة البحرين، وبنسبة (140%) مع قطر.
- 6- دلت نتائج اختبارات جودة النموذج في كل مره طبق فيها، على جودة النموذج المستخدم وخلوه من مشاكل القياس، حيث أن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً، كما يخلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، وأن حد الخطأ ثابت التباين، وأن الشكل الدالي المستخدم صحيح، ودرجة القوة التفسيرية مرتفعة. بالإضافة لوجود استقرار هيكلي للمعاملات المقدره.
- 7- دلت النتائج إلى أن فرضية الدراسة القائلة بأن العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على إيران تؤثر سلباً على تجارتها الخارجية مع دول مجلس التعاون الخليجي صحيحة باستثناء تجارتها مع الإمارات العربية المتحدة وذلك بسبب التسهيلات التجارية التي تقدمها منطقة التجارة الحرة في جبل علي.

ثانياً: التوصيات.

- 1- إمكانية الاستمرار باستخدام العقوبات الاقتصادية على إيران كونها وسيلة فعّالة لتحقيق الأهداف الدولية وكبديل للإجراءات العسكرية أو الدبلوماسية، حيث أظهرت النتائج أنها تؤثر سلباً على اقتصادها وعلاقاتها التجارية مع غالبية دول المجلس.
- 2- لتزيد فاعلية العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران في التأثير على تجارتها الخارجية مع دول مجلس التعاون الخليجي لابد من تطبيقها بشكل مشترك من قبل دول المجلس، حتى لا تكون النتيجة هي تغيير الهيكل التجاري الإيراني الخليجي فقط. فوجود التسهيلات التجارية في دبي، أدى إلى زيادة التجارة بين إيران والإمارات العربية المتحدة مع زيادة العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة.
- 3- لضمان تطبيق العقوبات الاقتصادية على إيران بشكل مشترك من قبل جميع دول المجلس لابد من مراعات أن تكون النتائج المرجوة من تطبيق تلك العقوبات الاقتصادية تخدم الأهداف الاقتصادية لها جميعاً.
- 4- لابد لدولة الإمارات العربية المتحدة ودبي على وجه الخصوص أن تأخذ في الاعتبار التدابير اللازمة لتلافي الانعكاسات السلبية التي قد تترتب عليها في حال تم رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران، حيث سيفقد ذلك جزءاً هاماً من أعمالها مع إيران كمركز لإعادة التصدير.
- 5- أن ينظر الأكاديميين والمتخصصين إلى إجراء المزيد من الدراسات في هذا المجال لإثراء المكتبات العربية بالدراسات الاقتصادية الخاصة بموضوع العقوبات الاقتصادية، فخلال إجراء هذه الدراسة لم يتم الحصول على أي دراسة سابقة باللغة العربية في هذا الموضوع.

قائمة المراجع. أولاً: المراجع العربية.

- عنترسي، طلال (2011)، علاقة إيران مع دول المشرق العربي ودول الخليج، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.
- عبد مولاة، وليد (2010)، نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

ثانياً: المراجع الأجنبية.

- Ahdiyyih, S. (2011). **The Impact of Economic Sanctions on Iran's Economy and Foreign Policy**, Georgetown University, Washington, DC.
- Askari, H., Forrer, J., Teegen, H. and Yang, J. (2004). U.S. Economic Sanctions :An Empirical Study, **The International Trade Journal**, 18 (1), 23-62.
- Blanchard, C. (2012). **Qatar: Background and U.S. Relations**, Congressional Research Service ,Washington D.C.
- Caruso, R. (2003). The Impact of International Economic Sanctions on Trade An empirical Analysis, **Peace Economics, Peace Science and Public Policy**,9 (2).
- Elliott, K. and Hufbauer, G. (1999). Same Song. Same Refrain? Economic Sanctions in the 1990's, **American Economic Review**, 89 (2), 403-408.
- Evenett, S. (2002). The Impact of Economic Sanctions on South African Exports, **Scottish Journal of Political Economy**, 49 (5), 557-73
- Farmer. R. D (2000). Costs of Economic Sanctions to the Sender, **The World Economy**, 23 (1), 93-117.
- Fulton, W. and Farrar-Wellman,A. (2011a). **Bahrain-Iran Foreign Relations**, American Enterprise Institute, Washington D.C.
- Fulton, W. and Farrar-Wellman,A. (2011b). **Oman-Iran Foreign Relations**, American Enterprise Institute, Washington D.C.
- Fulton, W. and Farrar-Wellman,A. (2011c). **Kuwait-Iran Foreign Relations**, American Enterprise Institute, Washington D.C.
- Fulton, W. and Farrar-Wellman,A. (2011d). **United Arab Emirates-Iran Foreign Relations**, American Enterprise Institute, Washington D.C.
- Habibi, N. (2010). **The Impact of Sanctions on Iran- GCC Economic Relations**, Middle East Brief Series, Crown Center for Middle East Studies, 45.
- Hadinejad, M., Mohammadi, T. and Shearkhani, S. (2010). **Examine the Sanctions' Efficiency on Iran's Non-Oil Trade (Gravity Model)**, Social Science Research Network Working Paper Series, Rochester.
- Hufbauer. G., Schott, J. and Elliott, K. (1990). **Economic Sanctions Reconsidered: History and Current Policy**, 2nd ed.. Institute for International Economics, Washington. DC.

- International Energy Agency (2008). **Natural gas resources and production prospects**, World Energy Outlook 2008.
- International Herald Tribune (2008). **Sanctions Slow Iran's Trade, but not Stop.**
- Islamic Republic News Agency (2012) **Iran-Qatar Cooperation Trade Desk opened in Bushehr.**
www.uruknet.info/?new=84754
- Krugman, P. and Obstfeld, M. (2003). **International Economics: Theory and Policy**, 6th Edition, Boston, MA, Addison Wesley.
- Kashani, H. and Tyson, J (2014). **Experts Discuss Framework for a Final Iran Nuclear Agreement**, Brookings Institution.
www.brookings.edu/blogs/iran-at-saban/posts/2014/04/02-einhorn-event-iran-nuclear-deal
- Olivier, L. (2012). Disentangling the Impact of Wars and Sanctions on International Trade: Evidence from Former Yugoslavi, **Comparative Economic Studies**, **54**, 553-579.
- Peksen, D. (2006). **Bilateral Trade and the Third Party Effect of US Sanctions**, University of Missouri, Columbia.
- Penh, P. (2008). **Gravity Models: Theoretical Foundations and related estimation issues**, ARTNet Capacity Building Workshop for Trade Research, Cambodia.
- Pesaran, M. and Pesaran, B. (1997). **Working with Microfit 4.0: Interactive Econometric Analysis**, Oxford: Oxford University Press.
- Slavov, S. (2007). Innocent or Not-So-Innocent Bystanders: Evidence From the Gravity Model of International Trade About the Effects of UN Sanctions on Neighbor Countries, **The World Economy**, **30** (11), 1701-1725 .
- Stern, J. (2009). **Continental European Long-Term Gas Contracts: Is a Transition Away from Oil Product-linked Pricing Inevitable and Imminent?**, Oxford Institute for Energy Studies.
- Torbat, A. (2005). Impacts of the US Trade and Financial Sanctions on Iran, **The World Economy**, **28** (3), 407-434.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية.

- www.imf.org
- www.worldbank.org